**نظام الأحوال الشخصية**

الحكاية:

طلقت زوجتي بعد خمس سنوات من الزواج، وطلبت مني نفقة للطفل اللي بيننا، وأنا رفضت لأني قلت إنها موظفة وعندها دخل.

الحكم:

تلزم المحكمة الأب بدفع النفقة لأولاده، ولو كانت الأم موظفة، لأن النفقة واجبة على الأب شرعًا ونظامًا. المادة (156) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا أم ومطلقة، وأبو أولادي يمنعني من رؤيتهم من شهور، رغم أن الحضانة لي.

الحكم:

يعد ذلك مخالفة صريحة لحق الزيارة والرؤية، وتُلزم المحكمة الأب بتنفيذ الرؤية وتُطبق الجزاءات في حال الامتناع. المادة (125) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

بعد طلاقي، طالبت بمؤخر الصداق، لكنه رفض وقال إنه ما عاد لي شي بعد الطلاق.

الحكم:

يلزم الزوج بدفع مؤخر الصداق كاملاً إذا طلق زوجته، لأنه دين في ذمته. المادة (34) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

بنتي عمرها 16، وتقدم لها شخص عمره 30، وأنا رافض، لكن أمها مصرة تزوجها.

الحكم:

لا يجوز إبرام عقد الزواج لمن هم دون 18 سنة إلا بقرار من المحكمة يثبت مصلحة القاصر. المادة (9) من النظام.

الحكاية:

أنا مطلقة، وعندي بنت رضيعة، وأبوها رافض يصرف عليها بحجة إن عمرها صغير وما تحتاج شي.

الحكم:

يلزم الأب شرعًا ونظامًا بالإنفاق على أولاده، حتى الرضع، وتشمل النفقة: الطعام، الكسوة، السكن، والرعاية الصحية. المادة (156) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا أرملة، وتوفي زوجي قبل أسبوع، وناس قالوا لي إني ما أقدر أطلع من البيت إلا بعد العدة، بس ما أعرف كم مدتها.

الحكم:

عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام، لا يجوز لها الخروج إلا للضرورة. المادة (133) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا أب، وأم أولادي متزوجة من رجل ثاني، ورافضة تسلمني العيال، وأنا أشوف إن حضانتهم سقطت عنها.

الحكم:

زواج الحاضنة لا يسقط الحضانة تلقائيًا، إلا إذا رأت المحكمة أن مصلحة المحضون تقتضي نقل الحضانة. المادة (128) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

زوجي طلقني قبل الدخول، وطالبني أرجع له المهر كامل، وأنا ما رضيت.

الحكم:

إذا تم الطلاق قبل الدخول، فللمرأة نصف المهر المسمى، وتسقط النفقة. المادة (34) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا متزوجة، وزوجي مسافر من فترة طويلة، ولا ينفق علي، وأنا تعبت، هل أقدر أطلب فسخ؟

الحكم:

يجوز للمرأة طلب فسخ النكاح إذا ثبت غياب الزوج وعدم النفقة، وكان الضرر ظاهرًا. المادة (102) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا امرأة تطلقت، وعندي أولاد، ورافضين يرجعون لي الذهب اللي أخذوه وقت الزواج، رغم أنه من مهري.

الحكم:

الذهب المُقدم كمهر للزوجة يُعد من حقوقها، ولا يجوز للزوج أو أهله الاستيلاء عليه بعد الطلاق. المادة (34) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا طلقت زوجتي، وبعد شهر رجعت لها بكلام فقط بدون شهود، وهي تقول ما يصير ترجعني كذا.

الحكم:

الرجعة في العدة صحيحة إن تمت بالقول أو الفعل، ولا يشترط الشهود، لكن يُفضل التوثيق. المادة (116) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا مطلقة، وأطالب برؤية عيالي، وأبوهم يقول إن ما في شي اسمه زيارة للأم إذا سقطت الحضانة.

الحكم:

للأم الحق في رؤية المحضون حتى إن لم تكن الحاضنة، ويُلزم الأب بذلك. المادة (125) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا زوجة، زوجي يطلب مني أعيش مع أمه وأخواته في نفس البيت، وأنا رافضة.

الحكم:

يجب على الزوج توفير سكن مستقل للزوجة ما لم ترضَ بالسكن مع أهله. المادة (84) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا مطلقة، وولدي عندي بالحضانة، لكن أبوه رافض يعطيني أي شي من مصاريف المدرسة أو الملابس.

الحكم:

تلزم النفقة التعليمية والكسوة على الأب، ما دام الطفل في سن الحضانة. المادة (156) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا أب، وابني عند طليقته، وهي تمنعه يكلمني أو يشوفني، وأنا أطالب بحقي كأب.

الحكم:

للوالدين الحق في زيارة أولادهم، ويُعد منع أحد الأبوين من الرؤية مخالفة تستوجب التنفيذ. المادة (125) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

زوجي غاب عني أكثر من سنة بدون نفقة ولا تواصل، وما أدري هو حي أو ميت، وش أسوي؟

الحكم:

يجوز للزوجة رفع دعوى فسخ نكاح للغيبة إذا غاب الزوج سنة فأكثر وأضرّ بها غيابه. المادة (102) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا امرأة تزوجت، وبعد العقد اكتشفت أن زوجي عقيم، وما قال لي قبل الزواج.

الحكم:

للمرأة حق فسخ النكاح إذا ثبت العيب المؤثر في الزواج وكان غير معلوم قبل العقد. المادة (105) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

طلقت زوجتي طلاق أول، ورجعت لها بعد أسبوع، لكن ما وثقت الرجعة في المحكمة.

الحكم:

الرجعة صحيحة ما دامت في العدة، لكن توثيقها واجب شرعًا ونظامًا لضمان الحقوق. المادة (119) من نظام الأحوال الشخصية.

الحكاية:

أنا مطلقة، وأبو عيالي دايم يتأخر في دفع النفقة، ويوم يعطيني ويوم لا، وهذا مأثر علينا.

الحكم:

يُلزم الأب بالنفقة الدورية الثابتة، ويُعد التأخير أو الامتناع عنها مخالفة تستوجب التنفيذ الجبري. المادة (159) من نظام الأحوال الشخصية.

**نظام العمل**

الحكاية:

اشتغلت في شركة خاصة لمدة سنة ونصف، وفصلوني بدون سبب واضح ولا إنذار، هل لهم حق؟

الحكم:

يُعد الفصل غير مشروع، ويحق للعامل تعويض عن الفصل التعسفي بما لا يقل عن أجر 15 يومًا عن كل سنة خدمة. المادة (77) من نظام العمل السعودي.

الحكاية:

أنا موظف، صاحب العمل صار يخصم من راتبي كل شهر بدون توضيح، ويقول هذه جزاءات.

الحكم:

لا يجوز لصاحب العمل خصم أي مبلغ من أجر العامل إلا في حالات محددة ووفقًا للضوابط النظامية. المادة (61) والمادة (118) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا أعمل بعقد محدد المدة، وانتهت المدة، والشركة ما جددت لي، هل أستحق مكافأة نهاية الخدمة؟

الحكم:

نعم، يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة إذا انتهى العقد المحدد دون تجديد، بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى.المادة (84) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظفة في شركة، وأخذت إجازة أمومة، وبعدها رفضوا يرجعوني للشغل.

الحكم:

لا يجوز فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء تمتعها بإجازة الوضع، ويعد ذلك مخالفًا للنظام.المادة (155) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا أشتغل في منشأة بدون عقد مكتوب، ولي 6 شهور أشتغل، وصاحب العمل يقول ما لك حقوق.

الحكم:

يُعتبر عقد العمل قائمًا إذا أثبت العامل العلاقة بأي وسيلة، وله كافة الحقوق النظامية. المادة (51) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا أشتغل حارس أمن، والشركة تخليني أشتغل 12 ساعة بدون إضافي، ولا يعطوني وقت راحة كافي.

الحكم:

الحد الأقصى لساعات العمل اليومي 8 ساعات، ويُعد ما زاد عنها عملاً إضافيًا يستحق عليه العامل أجراً إضافياً. المادة (98) و(107) من نظام العمل.

الحكاية:

صاحب العمل فصلني وأنا حامل، وقال ما تنفعين، مع إن شغلي ممتاز.

الحكم:

لا يجوز فصل العاملة أثناء الحمل أو إجازة الوضع، وأي فصل في هذه الحالة يعد باطلاً. المادة (155) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظف، وتعرضت لإصابة عمل، والشركة ما بلغوا التأمينات، ورفضوا يعالجوني.

الحكم:

يلتزم صاحب العمل بالإبلاغ عن إصابة العمل وتحمل تكاليف العلاج، ويُحاسب إن لم يلتزم.المادة (133) و(134) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظف، طلبت شهادة خبرة بعد انتهاء العقد، وصاحب العمل رفض يعطيني.

الحكم:

يجب على صاحب العمل إعطاء العامل شهادة خدمة بدون مقابل عند انتهاء العلاقة، توضح مدة العمل ومزاياه.المادة (64) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظف في مؤسسة، وأحتاج أطلع إجازة سنوية، بس صاحب العمل يرفض دايمًا بحجة ضغط الشغل.

الحكم:

للعامل الحق في إجازة سنوية لا تقل عن 21 يومًا، ويجوز تأجيلها لمصلحة العمل، لكن لا تُلغى دون سبب مشروع.المادة (109) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا أشتغل محاسب، وما استلمت راتبي من 3 شهور، وكل مرة يقولون لنا “الصرف قريب”.

الحكم:

تأخير صرف الأجور أكثر من 7 أيام من تاريخ الاستحقاق يُعد مخالفة جسيمة ويحق للعامل إنهاء العقد مع الحصول على كامل حقوقه.المادة (81/8) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظفة في محل تجاري، ومديري يصر إنه يفتش شنطتي كل يوم وأنا طالعة.

الحكم:

لا يجوز تفتيش أغراض العامل إلا في حالات محددة ووفق إجراءات تحفظ كرامته. المادة (7) من لائحة تنظيم العمل، والمبادئ العامة لحماية خصوصية العامل.

الحكاية:

اشتغلت عندهم بعقد 3 شهور تجربة، وفصلوني قبل نهايته بدون أي سبب، وقالوا ما لك شيء.

الحكم:

يجوز فسخ العقد خلال فترة التجربة دون مكافأة، بشرط التنبيه بوضوح بأن العقد تحت التجربة، وإذا لم يُذكر ذلك يُعامل كعقد عادي.المادة (53) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا أشتغل بمصنع، وساعات العمل حتى يوم الجمعة، بدون أي راحة أو تعويض.

الحكم:

الجمعة يوم راحة أسبوعية مدفوعة الأجر، ويجوز تشغيل العامل فيه بشرط تعويضه بيوم آخر أو أجر إضافي. المادة (107) و(108) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظف، وطلبت استقالتي قبل أسبوع، وصاحب العمل رافض يوقع عليها ويقول لازم تكمل شهر.

الحكم:

إذا لم يُنص في العقد على فترة إشعار مختلفة، فيجب الإشعار قبل 30 يومًا، ويحق لصاحب العمل التمسك بهذه المدة.المادة (75) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظفة تم فصلي بعد ما رفعت شكوى تحرش ضد أحد الزملاء، والشركة قالت إن ما في دليل.

الحكم:

فصل الموظفة بسبب تقديم شكوى تحرش يُعد فصلًا غير مشروع ويمنحها حق المطالبة بالتعويض. المادة (77) من نظام العمل، ونظام مكافحة التحرش المادة (6).

الحكاية:

أنا سعودي أشتغل في شركة، وتم استبدالي بأجنبي رغم أن أدائي ممتاز، بحجة أنه أرخص.

الحكم:

إعطاء الأفضلية لغير السعوديين على حساب السعودي دون مبرر نظامي يُعد مخالفة للائحة توطين الوظائف.المادة (3) من نظام العمل، ولائحة تنظيم عمل السعوديين.

الحكاية:

أنا موظف اشتغلت 10 سنوات في شركة، ولما استقلت قالوا لي ما لك مكافأة نهاية خدمة.

الحكم:

يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة حتى في حال الاستقالة إذا بلغت خدمته 10 سنوات كاملة. المادة (85) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا اشتغلت في شركة، وأخذت إجازة سنوية مدتها شهر، وبعد رجوعي خصموا من راتبي 10 أيام.

الحكم:

لا يجوز خصم أي أيام من الإجازة السنوية ما دامت ضمن الرصيد المستحق للعامل.المادة (109) من نظام العمل.

الحكاية:

أنا موظف أشتغل في منشأة صغيرة، ولا يعطونا عقود، ولا عندنا تأمينات، مع أن لنا أكثر من سنة.

الحكم:

تُلزم المنشأة بإبرام عقود عمل وتسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، وأي تقصير يعرضها للعقوبات.المادة (51) من نظام العمل، والمادة (14) من نظام التأمينات الاجتماعية.

**نظام التنفيذ**

الحكاية:

أنا صدر لي حكم قضائي بصرف مبلغ مالي من شخص، ورفض يدفع لي رغم مرور شهور، وش أسوي؟

الحكم:

لك حق التوجه لمحكمة التنفيذ وتقديم طلب تنفيذ الحكم الصادر لتحصيل المبلغ جبريًا.المادة (9) من نظام التنفيذ، التي تنص على أن السند التنفيذي واجب النفاذ من قبل المحكمة.

الحكاية:

صدر ضدي حكم مالي، وفعلاً ما دفعت، وفوجئت برسالة فيها إيقاف خدماتي.

الحكم:

يجوز لقاضي التنفيذ إصدار أمر بإيقاف الخدمات عند الامتناع عن التنفيذ بعد الإشعار. المادة (46) من نظام التنفيذ، التي تمنح قاضي التنفيذ صلاحيات واسعة لإجبار المنفذ ضده على السداد.

الحكاية:

أنا مطلقة، وصدر لي حكم نفقة على الأب، بس ما يلتزم، وكل مرة يماطل.

الحكم:

تنفيذ أحكام النفقات يتم فورًا دون حاجة للإشعار، ويجوز الحجز على أمواله مباشرة. المادة (74) من نظام التنفيذ، التي تنص على تنفيذ أحكام النفقة فورًا وبالقوة الجبرية.

الحكاية:

أنا لي شيك مصدق بدون رصيد من أحد الأشخاص، وش الإجراءات؟

الحكم:

الشيك من السندات التنفيذية ويجوز التقدم به مباشرة لمحكمة التنفيذ دون حاجة لرفع دعوى قضائية. المادة (9/2) من نظام التنفيذ، التي تعتبر الشيك من السندات التنفيذية.

الحكاية:

أنا صدر لي حكم بتمكين من عقار، ولكن المنفذ ضده يرفض الخروج ويحتله.

الحكم:

يحق لك طلب تنفيذ الحكم بإخلاء العقار جبريًا بواسطة الجهات المختصة. المادة (34) والمادة (40) من نظام التنفيذ، التي تخول التنفيذ الجبري للأحكام العقارية.

الحكاية:

أنا صدر لي حكم ضد شخص بمبلغ مالي، وقدمت طلب تنفيذ، لكنه هرب إلى خارج المملكة.

الحكم:

يمكن لقاضي التنفيذ اتخاذ إجراءات للتعاون مع السلطات الدولية، كطلب تنفيذ الحكم في الدول الأخرى عن طريق المعاهدات الدولية. المادة (13) من نظام التنفيذ، التي تسمح بإجراءات التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام.

الحكاية:

صدر لي حكم تنفيذ عقاري، والسلطات ما قدرت تخليني من المنزل رغم أنه حكم قاضي التنفيذ.

الحكم:

في حالة وجود معارضة على التنفيذ الجبري لعقار، يُنظر من قبل القاضي لضمان تنفيذ الحكم على الوجه الصحيح.المادة (40) من نظام التنفيذ، التي تقنن كيفية تنفيذ الأحكام العقارية.

الحكاية:

أنا لي دين مستحق على شخص، ورفعت عليه دعوى تنفيذ، وقالوا لي انتظر، ولا فيه أي تقدم في القضايا.

الحكم:

تُحدد المحكمة في بعض الحالات مهلة معينة، وفي حال التأخير غير المبرر، يمكنك التقدم بشكوى للمحكمة العليا.المادة (20) من نظام التنفيذ، التي تنظم إجراءات مواعيد التنفيذ وما يمكن اتخاذه من إجراءات عند التأخير.

الحكاية:

أنا موظف حكومي، وأخذت قرض من البنك ورفضوا تنفيذه ضد راتبي لأنه لم يتم سداد المبلغ كاملًا.

الحكم:

في حالة القروض البنكية، يُعد راتب الموظف من مصادر التنفيذ الأساسية، ويجوز الحجز عليه، ولكن بشرط أن يُخصم المبلغ المحدد في حكم التنفيذ.المادة (45) من نظام التنفيذ، التي تنظم الحجز على الأجور والرواتب.

الحكاية:

لدي حكم بتنفيذ حكم مالي ضد شخص، لكن الشخص يحاول التهرب من دفع المبلغ عن طريق إعلان إفلاسه.

الحكم:

إعلان الإفلاس لا يعفي المدين من تنفيذ الأحكام الصادرة ضده إذا لم يُثْبت الإعسار المالي بشكل رسمي من المحكمة.المادة (49) من نظام التنفيذ، التي تتعلق بإجراءات الإعسار وحقوق الدائنين.

الحكاية:

أنا رفعت قضية ضد شخص على حكم تعويض، وأرسل لي قاضي التنفيذ إشعار تنفيذي، لكن الشخص هرب.

الحكم:

إذا هرب المنفذ ضده، يمكن للمحكمة اتخاذ إجراءات إيقاف خدماته وطلب تعقب مكانه، وقد يتخذ القاضي إجراءات لاسترداد المبالغ باستخدام وسائل التنفيذ المختلفة.المادة (46) من نظام التنفيذ، التي تمنح القاضي صلاحية اتخاذ تدابير ضد المنفذ ضده.

الحكاية:

أصدرت المحكمة حكمًا بصالح شخص في قضية عقارية، لكن المدعى عليه ظل يتأخر في إخلاء العقار.

الحكم:

في هذه الحالة، يمكن للمحكمة إصدار أمر تنفيذي بإخلاء العقار جبريًا، وإذا استمر في الامتناع، يتم حجز ممتلكاته.المادة (40) من نظام التنفيذ، التي تُلزِم الجهات التنفيذية بإخلاء العقارات.

الحكاية:

تم الحجز على جميع ممتلكاتي بسبب حكم مالي، لكنني لم أستلم أي إشعار قبل الحجز.

الحكم:

يجب على محكمة التنفيذ أن تُرسل إشعارًا بالقرار قبل تنفيذ الحجز، وإلا فإن إجراءات التنفيذ تكون غير صحيحة.المادة (11) من نظام التنفيذ، التي تُلزم المحكمة بإبلاغ المنفذ ضده قبل تنفيذ أي إجراء.

الحكاية:

صدر حكم لتنفيذ سداد مبلغ مالي ضدي، وقد أديت المبلغ ولكنهم يقولون إن المبلغ غير كامل.

الحكم:

إذا تم تنفيذ السداد ولم يُثبت للمحكمة أنه تم بالكامل، يتم تقديم المستندات اللازمة لإثبات الدفع، ويمكن استرداد المبالغ الزائدة.المادة (44) من نظام التنفيذ، التي تسمح بالتحقق من تنفيذ السداد وتقديم المستندات الرسمية.

الحكاية:

أنا محكوم لي بحق تنفيذ حكم بخصوص نزاع تجاري، وكان القاضي قد أصدر أمرًا بإلزامه بالتصرف بمبلغ محدد، لكنه لم ينفذ.

الحكم:

يجب على المحكمة تنفيذ الحكم في أسرع وقت، وإذا رفض المدعى عليه التنفيذ، فإن القاضي يمكنه إصدار أمر بالحجز على أمواله. المادة (14) من نظام التنفيذ، التي تُلزم المدعى عليه بتنفيذ الحكم أو تحمل تبعات التأخير.

**نظام المرافعات الشرعية السعودي**

الحكاية:

أنا رفعت دعوى قضائية ضد شخص بسبب مشكلة تجارية، لكن القاضي لم يحدد جلسة للمحكمة إلا بعد عدة أشهر. هل هذا تأخير غير مبرر؟

الحكم:

الأنظمة تمنح المحاكم صلاحية تحديد مواعيد الجلسات بناءً على الحالات المعروضة، ولكن يجب أن لا يتجاوز التأخير مدة معقولة. يمكن تقديم شكوى للمجلس الأعلى للقضاء إذا كان التأخير مفرطًا.المادة (10) من نظام المرافعات الشرعية، التي تتعلق بإجراءات المحاكم وكيفية تحديد مواعيد الجلسات.

الحكاية:

تم رفع دعوى ضد شخص في قضية مالية، ورفض المدعى عليه الحضور إلى المحكمة في الجلسة المحددة.

الحكم:

إذا تغيب المدعى عليه دون عذر مقبول، يجوز للمحكمة أن تقضي في الدعوى غيابيًا، وفقًا للمادة (17) من النظام.المادة (17) من نظام المرافعات الشرعية، التي تعطي للمحكمة الحق في النظر في الدعوى غيابيًا في حالة غياب المدعى عليه.

الحكاية:

رفع شخص دعوى طلاق ضد زوجته، وتطلب الزوجة فرصة للتصالح، ولكن القاضي أصدر حكمًا فورًا دون محاولة للمصالحة.

الحكم:

وفقًا للنظام، يجب على المحكمة محاولة المصالحة بين الزوجين قبل اتخاذ قرار الطلاق، وإذا فشلت المصالحة، يمكن إصدار حكم الطلاق بعد انتهاء الإجراءات. المادة (24) من نظام المرافعات الشرعية، التي تُلزم المحكمة بالمصالحة بين الزوجين قبل حكم الطلاق.

الحكاية:

تقدمت بدعوى ضد شخص بسبب أضرار ناتجة عن حادث، ولكن المحكمة لم تقم بتحديد موعد للجلسة إلا بعد فترة طويلة. هل يمكنني طلب تسريع الدعوى؟

الحكم:

نعم، يحق لك تقديم طلب للمحكمة بتسريع النظر في الدعوى إذا كنت ترى أن هناك تأخيرًا غير مبرر في نظر القضية.المادة (9) من نظام المرافعات الشرعية، التي تُعطي المحاكم صلاحية اتخاذ تدابير لتسريع البت في القضايا.

الحكاية:

أنا تقدمت بطلب استئناف ضد حكم صادر في قضيتي، ولكن لم أتمكن من تقديم المستندات اللازمة في الوقت المحدد.

الحكم:

في حالة التأخير في تقديم المستندات، يمكن للمحكمة منح فرصة إضافية لتقديم المستندات في حال كانت الأسباب مبررة. المادة (177) من نظام المرافعات الشرعية، التي تسمح بتقديم مستندات إضافية في الاستئناف في حال وجود عذر مشروع.

الحكاية:

أنا رفعت دعوى ضد شخص بسبب دَين لم يسدده لي، وحصلت على حكم لصالح، لكن المدعى عليه لم ينفذ الحكم.

الحكم:

في حال عدم تنفيذ الحكم، يمكن تقديم طلب للمحكمة لتنفيذ الحكم قسريًا أو استصدار أمر بالحبس إذا كان المدعى عليه يمتنع عن الدفع. المادة (69) من نظام المرافعات الشرعية، التي تنظم تنفيذ الأحكام القضائية والآليات المتاحة في حالة الامتناع عن التنفيذ.

الحكاية:

طلبت من المحكمة رفع الحجز عن أملاكي بعد دفع المبلغ، ولكن القاضي لم يرفع الحجز في الجلسة الأخيرة.

الحكم:

إذا ثبت للمحكمة أن المبلغ تم دفعه بالكامل، يتعين عليها رفع الحجز عن الأملاك فورًا بناءً على إثبات الدفع. المادة (66) من نظام المرافعات الشرعية، التي تجيز رفع الحجز بعد تنفيذ الأحكام المالية.

الحكاية:

أصابتني حادثة مرورية، ورغبت في رفع دعوى ضد شركة التأمين، لكن المحكمة رفضت الدعوى في الجلسة الأولى.

الحكم:

إذا كانت الدعوى غير مكتملة أو كان هناك نقص في المستندات، يمكن للمحكمة رفضها، لكن يمكنك تقديم المستندات المطلوبة في جلسة لاحقة. المادة (80) من نظام المرافعات الشرعية، التي توضح ضرورة استكمال المستندات قبل قبول الدعوى.

الحكاية:

رفعت دعوى أمام المحكمة التجارية ضد شخص بسبب عقد مبرم بيننا، ولكنه تقدم بطلب للخصم من قيمة المبلغ المدعى به.

الحكم:

يجوز للمدعى عليه تقديم دفوعات أمام المحكمة، لكن المحكمة هي التي تقرر قبولها أو رفضها بناءً على أدلة الدفاع. المادة (50) من نظام المرافعات الشرعية، التي تنظم تقديم الدفوعات والاعتراضات في الدعوى.

الحكاية:

أثناء محاكمة بشأن نزاع عائلي، تقدم محامي المدعى عليه بمستندات جديدة في جلسة الاستئناف. هل يمكن قبول هذه المستندات؟

الحكم:

يمكن للمحكمة قبول المستندات الجديدة في الاستئناف إذا كانت مبررات التأخير معقولة ولم تكن قد قدمت في المرحلة السابقة. المادة (176) من نظام المرافعات الشرعية، التي تسمح بتقديم مستندات جديدة في الاستئناف في حال توفر أسباب مشروعة.

الحكاية:

كنت في نزاع مع شخص على ملكية أرض، وحكمت المحكمة لصالحه، لكنه لم ينفذ الحكم رغم مرور فترة طويلة.

الحكم:

إذا تم تأخير تنفيذ الحكم بسبب الامتناع من المدعى عليه، يمكن للمحكمة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم جبريًا، بما في ذلك الحجز على ممتلكاته. المادة (69) من نظام المرافعات الشرعية، التي تتعلق بتنفيذ الأحكام وسبل التنفيذ الجبري.

الحكاية:

أصدرت المحكمة حكمًا في قضية طلاق، ولكن زوجتي تقدمت بطلب استئناف، والقرار لم يُنفذ بعد.

الحكم:

يمكن للمحكمة أن تقرر تنفيذ الحكم الأول رغم تقديم الاستئناف، إذا كان الحكم يتطلب تنفيذًا فوريًا لا يتأثر بالاستئناف. المادة (156) من نظام المرافعات الشرعية، التي توضح كيفية تنفيذ الأحكام في الحالات التي يتم فيها استئناف الحكم.

الحكاية:

رفع شخص دعوى ضد زوجته أمام المحكمة، لكنه لم يحضر جلسات المحكمة المتعددة، ويطلب تأجيل القضية.

الحكم:

إذا تأخر المدعى عليه أو لم يحضر الجلسات دون مبرر، يمكن للمحكمة أن تبت في القضية غيابيًا وتصدر الحكم بناءً على الأدلة المتوفرة.المادة (17) من نظام المرافعات الشرعية، التي تنظم الغياب في المحاكم وكيفية اتخاذ القرار غيابيًا.

الحكاية:

تم رفع دعوى عليّ، ولكنني لم أتمكن من الحضور في الجلسات الأولى بسبب ظروف صحية.

الحكم:

يجب على المحكمة أن تأخذ في اعتبارها العذر المقبول من المدعى عليه وتمنحه فرصة لإعادة المحاكمة إذا كان العذر معقولًا.المادة (29) من نظام المرافعات الشرعية، التي تتعلق بالأعذار المقبولة وتحديد مواعيد جديدة.

الحكاية:

أنا رفعت دعوى أمام المحكمة ضد شركة بسبب عقد تجاري، ولكن المحكمة أجلت القضية عدة مرات.

الحكم:

يمكن للمحكمة تأجيل الجلسات لأسباب معقولة، ولكن يجب أن يكون التأجيل ضمن إطار زمني معقول ولا يؤثر على حقوق الأطراف. المادة (10) من نظام المرافعات الشرعية، التي تحدد المدة الزمنية المعقولة لتأجيل الجلسات.

الحكاية:

أنا رفعت دعوى ضد شخص على أساس عقد مبرم بيننا، لكن المدعى عليه طلب تأجيل الجلسة عدة مرات بحجة أنه يحتاج وقتًا لإعداد دفاعه.

الحكم:

يمكن للمحكمة قبول التأجيل إذا كان هناك سبب معقول، ولكن إذا كانت التأجيلات متكررة بلا مبرر، يمكن أن تُصدر المحكمة حكمًا غيابيًا بناءً على الأدلة المتاحة. المادة (18) من نظام المرافعات الشرعية، التي توضح شروط تأجيل الجلسات وأسباب التأجيل المبررة.

الحكاية:

كنت في نزاع مع شخص على ملكية أرض، وحصلت على حكم بانتزاع الملكية منه لصالح شخص آخر، لكنه تقدم بطلب استئناف الحكم.

الحكم:

إذا تم تقديم استئناف، يمكن تعليق تنفيذ الحكم لحين الفصل في الاستئناف إذا قررت المحكمة ذلك. المادة (155) من نظام المرافعات الشرعية، التي تتعلق بالاستئناف ووقف تنفيذ الحكم خلال مدة الاستئناف.

الحكاية:

تم رفع دعوى ضد شخص بسبب شيك مرتجع، وقد أصدرت المحكمة حكمًا لصالح المدعي عليه، ولكنني لا أوافق على القرار.

الحكم:

يحق لك تقديم طلب استئناف ضد الحكم إذا كانت لديك أسباب معقولة ومقبولة قانونيًا، ويتم نظر الاستئناف في محكمة أعلى. المادة (175) من نظام المرافعات الشرعية، التي تتعلق بحق الطعن في الأحكام أمام محكمة الاستئناف.

الحكاية:

أصدرت المحكمة حكمًا في قضية متعلقة بحضانة الأطفال، لكن المدعى عليه لم يلتزم بالحكم ولم يسلم الأطفال.

الحكم:

يجب على المحكمة اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإلزام المدعى عليه بتنفيذ الحكم، بما في ذلك الحجز أو اتخاذ تدابير قانونية أخرى. المادة (52) من نظام المرافعات الشرعية، التي تتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بحضانة الأطفال.

الحكاية:

تم رفع دعوى ضد شخص على خلفية نزاع عقاري، وفي الجلسة الأخيرة طلب المحامي تقديم مستندات جديدة لدعمه في القضية.

الحكم:

يمكن للمحكمة قبول المستندات الجديدة إذا كانت قد تم تقديمها في وقت معقول وكانت تؤثر في سير الدعوى، وفي حال كانت المستندات قديمة أو غير مبررة، يمكن رفضها. المادة (178) من نظام المرافعات الشرعية، التي تحدد كيفية قبول المستندات الجديدة في الدعوى.

**نظام الإجراءات الجزائية**

الحكاية :

تم القبض علي بدون إذن قضائي أثناء وجودي في الشارع.

الحكم:

القبض غير صحيح ويترتب عليه بطلان الإجراءات (مادة ٣٥).

الحكاية :

تم تفتيش سيارتي بدون إذن من النيابة.

الحكم:

التفتيش باطل ويُهدر الدليل الناتج عنه (مادة ٤١).

الحكاية :

تعرضت للاستجواب دون إبلاغي بحقي في الاستعانة بمحامٍ.

الحكم:

الاستجواب باطل لمخالفة المادة ٦٤.

الحكاية:

بقوا موقوفني أكثر من ٢٤ ساعة دون إحالة لهيئة التحقيق.

الحكم:

مخالفة صريحة، ويجب الإفراج أو الإحالة فورًا (مادة ٣٤).

الحكاية :

رفض الضابط تسجيل شهادتي كشاهد على واقعة جنائية.

الحكم:

إخلال بواجب الضبط الجنائي وقد يؤثر على عدالة الإجراءات (مادة ٢٧).

الحكاية

تم استدعائي للتحقيق ولم يتم إخطار أسرتي بمكاني.

الحكم:

مخالفة لمقتضيات النظام بحفظ حقوق المحتجز (مادة ٣٦).

الحكاية :

المحقق رفض السماح لي بالاطلاع على أوراق القضية.

الحكم:

مخالفة لحق الدفاع ويترتب عليه بطلان بعض الإجراءات (مادة ٦٤).

الحكاية

تم توقيفي على ذمة التحقيق بدون تهمة واضحة.

الحكم:

توقيف باطل ويجب إطلاق سراحي فورًا (مادة ١١٣).

الحكاية

تعرضت للضغط والإكراه أثناء التحقيق للاعتراف.

الحكم:

الإقرار الناتج عن الإكراه غير معتبر شرعًا ونظامًا (مادة ١٠٢).

الحكاية :

تم تفتيش هاتفي الشخصي دون أمر قضائي.

الحكم:

تفتيش باطل ويُبطل الأدلة الناتجة عنه (مادة ٤١).

الحكاية :

تم احتجازي في مكان غير مخصص للتوقيف الرسمي.

الحكم:

مخالفة، ويترتب عليه مسؤولية الجهة المعنية (مادة ١٢).

الحكاية

بعد القبض علي، لم يتم إخباري بالتهمة الموجهة لي.

الحكم:

مخالفة لحق المتهم ويؤثر على سلامة المحاكمة (مادة ٣٥).

الحكاية

تمت مداهمة بيتي بدون وجود شاهدين أثناء التفتيش.

الحكم:

التفتيش باطل وفق متطلبات المادة ٤٣.

الحكاية :

ضُبطت أغراض شخصية لي وتمت مصادرتها دون محضر رسمي.

الحكم:

مصادرة غير نظامية ويمكن استرداد الأغراض (مادة ٤٦).

الحكاية :

عُرضت على المحكمة دون توكيل محامٍ للدفاع عني.

الحكم:

مخالفة لحقوق التقاضي والدفاع (مادة ١٣٩).

الحكاية :

أُخذت إفادتي كشاهد دون تحذيري بوجوب قول الحق.

الحكم:

يضعف القيمة القانونية لشهادتي (مادة ١٠٧).

الحكاية :

رفض المحقق تدوين ملاحظاتي على التحقيق.

الحكم:

مخالفة لإجراءات الضبط ويحق لي الاعتراض (مادة ٦٦).

الحكاية :

تم تصويري أثناء التوقيف ونشر صوري قبل الحكم القضائي.

الحكم:

انتهاك للخصوصية وقرينة البراءة (مادة ٢ من النظام).

الحكاية :

عندما تم تفتيش منزلي، لم يتم تحديد حدود التفتيش كتابةً.

الحكم:

مخالفة ويُبطل الإجراء (مادة ٤١).

الحكاية:

استمر توقيفي رغم انتهاء مدة التوقيف النظامية دون تمديد.

الحكم:

احتجاز غير مشروع يترتب عليه الإفراج الفوري (مادة ١١٤).

**نظام العقوبات (نظام الجرائم والعقوبات)**

الحكاية :

سرقت سيارة من الشارع العام.

الحكم:

السجن مدة تصل إلى ٧ سنوات والغرامة (مادة ٨٥).

الحكاية

قمت بتزوير توقيع موظف حكومي.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة تصل إلى ٥٠٠ ألف ريال (مادة ١٣).

الحكاية :

تهجمت على موظف أثناء تأدية عمله.

الحكم:

السجن والغرامة حسب جسامة الفعل (مادة ٢٧).

الحكاية :

تعمدت إشعال النار في ممتلكات عامة.

الحكم:

السجن مدة تصل إلى ١٠ سنوات وغرامة (مادة ٨٨).

الحكاية :

استخدمت القوة لمنع تنفيذ حكم قضائي.

الحكم:

السجن حتى ٣ سنوات وغرامة (مادة ٢٨).

الحكاية :

سببت إصابة لشخص عمدًا بدون نية القتل.

الحكم:

السجن بحسب مدة الشفاء ونسبة العجز (مادة ٩٣).

الحكاية:

تداولت عملة مزورة.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة (مادة ١٤).

الحكاية :

هربت من التوقيف بعد إدانتي.

الحكم:

السجن مدة إضافية حسب مدة الهروب (مادة ٣٠).

الحكاية :

اختلست أموال من جهة حكومية.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة مضاعفة (مادة ١١).

الحكاية :

تسببت عمداً في تعطيل حركة السير.

الحكم:

غرامة وسجن حسب الضرر الناتج (مادة ٨٧).

الحكاية :

كشفت أسرار جهة عمل حكومية بدون إذن.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة (مادة ١٢).

الحكاية:

اعتديت على منزل دون إذن صاحبه.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٩٠).

الحكاية :

نقلت أخبار كاذبة عن الدولة.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة (مادة ٣٢).

الحكاية:

هددت شخص بالسلاح.

الحكم:

السجن حتى ٣ سنوات وغرامة (مادة ٨٢).

الحكاية :

حرضت آخرين على ارتكاب جريمة.

الحكم:

العقوبة نصف عقوبة الفاعل (مادة ٣٦).

الحكاية:

شاركت بجريمة سرقة جماعية.

الحكم:

عقوبة مثل الفاعل الأصلي (مادة ٣٧).

الحكاية :

دخلت مزرعة خاصة بدون إذن.

الحكم:

غرامة وسجن حسب تقدير القاضي (مادة ٩٠).

الحكاية :

تعرضت لامرأة بالقذف العلني.

الحكم:

السجن والغرامة والتعزير (مادة ٨٣).

الحكاية :

أخفيت مجرم مطلوب للعدالة.

الحكم:

السجن حسب جسامة الجريمة الأصلية (مادة ٤٠).

الحكاية :

قدمت شهادة زور أمام القضاء.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة (مادة ٢٩).

**نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية**

الحكاية :

اخترقت حساب شخصي في تويتر.

الحكم:

السجن حتى سنة وغرامة حتى ٥٠٠ ألف ريال (مادة ٣).

الحكاية:

أرسلت رسائل تهديد عبر الواتساب.

الحكم:

السجن حتى سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية:

نشرت صور شخصية لأشخاص بدون إذنهم.

الحكم:

السجن حتى سنة وغرامة حتى ٥٠٠ ألف ريال (مادة ٣).

الحكاية :

تسللت إلى نظام إلكتروني حكومي.

الحكم:

السجن حتى ٤ سنوات وغرامة تصل إلى ٣ ملايين (مادة ٥).

الحكاية :

استوليت على أموال عبر الاحتيال الإلكتروني.

الحكم:

السجن حتى ٣ سنوات وغرامة (مادة ٤).

الحكاية:

حذفت بيانات مهمة من نظام العمل.

الحكم:

السجن حتى ٤ سنوات وغرامة (مادة ٥).

الحكاية:

صورت بيانات بطاقات ائتمانية.

الحكم:

السجن حتى ٣ سنوات وغرامة (مادة ٤).

الحكاية :

اخترقت بريد إلكتروني لموظف حكومي.

الحكم:

السجن حتى ٤ سنوات وغرامة (مادة ٥).

الحكاية :

أنشأت موقع مزيف لجمع بيانات بنكية.

الحكم:

السجن حتى ٣ سنوات وغرامة (مادة ٤).

الحكاية :

نشرت برمجيات تجسس عبر الانترنت.

الحكم:

السجن حتى ٤ سنوات وغرامة (مادة ٥).

الحكاية :

ابتزيت شخصًا بنشر صوره الخاصة.

الحكم:

السجن حتى سنة وغرامة تصل ٥٠٠ ألف ريال (مادة ٣).

الحكاية :

اخترقت أنظمة شبكات شركات خاصة.

الحكم:

السجن حتى ٤ سنوات وغرامة (مادة ٥).

الحكاية :

روّجت شائعات عبر الإنترنت تمس النظام العام.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة تصل ٣ ملايين (مادة ٦).

الحكاية :

أنشأت تطبيقات لجمع بيانات دون علم المستخدمين.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٣).

الحكاية :

سرقت محتوى رقمي وأعدت نشره باسمي.

الحكم:

السجن حتى ٦ أشهر وغرامة (مادة ٩).

الحكاية :

تعمدت نشر مواد جنسية عبر الإنترنت.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة (مادة ٦).

الحكاية:

عطلت أنظمة موقع حكومي الكتروني.

الحكم:

السجن حتى ٤ سنوات وغرامة (مادة ٥).

الحكاية :

قدمت بلاغًا كاذبًا عبر منصة حكومية إلكترونية.

الحكم:

السجن حتى سنة وغرامة (مادة ٨).

الحكاية :

تعرضت لحسابات أشخاص ونشرت بياناتهم.

الحكم:

السجن حتى سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية :

جمعت أرقام هويات وأرقام حسابات ونشرتها.

الحكم:

السجن حتى سنة وغرامة (مادة ٣).

**نظام مكافحة التحرش**

الحكاية :

تحرشت بامرأة في مكان عام بعبارات خادشة.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة تصل إلى ١٠٠ ألف ريال (مادة ٦).

الحكاية :

تعمدت لمس امرأة بدون رضاها في مصعد عام.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٦).

الحكاية :

نشرت صورًا خاصة لفتاة بهدف الإساءة لها.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة تصل إلى ١٠٠ ألف ريال (مادة ٦).

الحكاية :

أرسلت رسائل مسيئة عبر وسائل التواصل بقصد التحرش.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٦).

الحكاية :

تعمدت اعتراض طريق موظفة عند دخولها العمل.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة تصل ١٠٠ ألف ريال (مادة ٦).

الحكاية :

تحرشت بزميلة في العمل بإيماءات وإيحاءات.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٦).

الحكاية :

استدعيت للتحقيق بتهمة تحرش، وثبتت علي الأدلة.

الحكم:

إدانة بالعقوبة الأساسية: السجن والغرامة مع التشهير حسب تقدير المحكمة (مادة ٦).

الحكاية :

تحرشت بشخص من نفس الجنس في مكان عام.

الحكم:

تطبق نفس العقوبة: السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٦).

الحكاية :

قمت بمحاولة تحرش لفظي بطفل قاصر.

الحكم:

تشدد العقوبة: السجن حتى ٥ سنوات وغرامة ٣٠٠ ألف ريال (مادة ٧).

الحكاية:

تحرشت بشخص من ذوي الإعاقة.

الحكم:

تشدد العقوبة: السجن حتى ٥ سنوات وغرامة ٣٠٠ ألف ريال (مادة ٧).

الحكاية :

تحرشت بشخص خلال الكوارث أو الأزمات.

الحكم:

تشدد العقوبة: السجن حتى ٥ سنوات وغرامة ٣٠٠ ألف ريال (مادة ٧).

الحكاية:

تحرشت بموظف أثناء قيامه بمهامه الرسمية.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٦).

الحكاية :

اتهمت شخصًا زورًا بالتحرش.

الحكم:

تطبق عقوبة الافتراء حسب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية والملاحقة بالحق الخاص.

الحكاية :

تم التحرش بي ولم أبلغ الجهات الرسمية.

الحكم:

لا عقوبة، لكن النظام يحث على الإبلاغ حماية للحقوق (مادة ٣).

الحكاية :

حاولت التحرش عبر مكالمات هاتفية.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة حتى ١٠٠ ألف ريال (مادة ٦).

الحكاية :

تحرشت بموظفة أثناء دورة عمل رسمية خارجية.

الحكم:

السجن حتى سنتين وغرامة (مادة ٦).

الحكاية:

وقعت ضحية تحرش من مدير العمل.

الحكم:

العقوبة مشددة باعتبار السلطة الإدارية (مادة ٧).

الحكاية :

تحرشت بخادمة منزلية لفظيًا وجسديًا.

الحكم:

السجن حتى خمس سنوات وغرامة تصل إلى ٣٠٠ ألف ريال (مادة ٧).

الحكاية :

ارتكبت التحرش أثناء تأدية واجب حكومي رسمي.

الحكم:

تُضاعف العقوبة بحسب طبيعة الفعل (مادة ٧).

الحكاية :

تحرشت بشخص بعد استغلال سُلطتي عليه.

الحكم:

تشدد العقوبة لتصل إلى السجن خمس سنوات وغرامة (مادة ٧).

**نظام مكافحة غسل الأموال**

الحكاية :

أودعت مبالغ كبيرة بدون الإفصاح عن مصدرها.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات وغرامة تصل إلى ٥ ملايين ريال (مادة ٣).

الحكاية

حاولت نقل أموال مشبوهة خارج المملكة.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات وغرامة تصل إلى ٥ ملايين ريال (مادة ٣).

الحكاية :

ساعدت شخصًا في إخفاء أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة.

الحكم:

السجن حتى ٧ سنوات وغرامة (مادة ٣).

الحكاية:

فتحت حسابات بأسماء وهمية لغسل الأموال.

الحكم:

السجن حتى ٧ سنوات وغرامة (مادة ٣).

الحكاية :

اشتريت عقارًا لغرض غسل أموال مخدرات.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات ومصادرة الأموال (مادة ١٤).

الحكاية

قدمت معلومات كاذبة للبنك بشأن مصدر الأموال.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة (مادة ٣).

الحكاية:

أدرت عمليات مالية مع جهات مشبوهة دوليًا.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات وغرامة عالية جدًا (مادة ١٤).

الحكاية :

لم أبلغ السلطات عن عملية مشبوهة عرفت بها.

الحكم:

مسؤولية جزائية قد تصل للسجن والغرامة (مادة ١٦).

الحكاية:

ساعدت متهم بغسل الأموال عبر تقديم تسهيلات بنكية.

الحكم:

السجن حتى ٧ سنوات وغرامة (مادة ٣).

الحكاية :

تعاملت مع أموال شخص مدرج ضمن قوائم الإرهاب.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات وغرامة (مادة ١٤).

الحكاية :

رفضت الإفصاح عن عملية مالية مشبوهة أثناء التحقيق.

الحكم:

السجن حتى ٣ سنوات وغرامة (مادة ١٦).

الحكاية :

أنشأت شركة وهمية لغسل الأموال.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات وغرامة عالية (مادة ١٤).

الحكاية :

استثمرت أموال مجهولة المصدر في عقارات.

الحكم:

مصادرة العقار والسجن حتى ١٠ سنوات (مادة ١٤).

الحكاية :

تم ضبط أموال بحوزتي ولم أستطع إثبات مشروعيتها.

الحكم:

مصادرتها وحبسي حتى ٧ سنوات (مادة ١٤).

الحكاية :

تعاملت مع حسابات إلكترونية مشبوهة.

الحكم:

السجن حتى ٥ سنوات وغرامة (مادة ٣).

الحكاية :

حاولت إخفاء أصول مالية بطريقة معقدة.

الحكم:

السجن حتى ٧ سنوات وغرامة (مادة ١٤).

الحكاية:

ساعدت أجانب على تهريب أموال مشبوهة.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات وغرامة عالية (مادة ١٤).

الحكاية :

أسست شركات تجارية وهمية بواجهات زائفة.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات ومصادرة الموجودات (مادة ١٤).

الحكاية :

رفضت التعاون مع التحقيقات حول عمليات غسل الأموال.

الحكم:

السجن حتى ٣ سنوات وغرامة (مادة ١٦).

الحكاية:

قمت بتحويل أموال غير مشروعة باستخدام العملات الرقمية.

الحكم:

السجن حتى ١٠ سنوات وغرامة (مادة ١٤).

**نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص**

الحكاية:

استقدمت عاملاً وأجبرته على العمل قسرًا.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة تصل إلى مليون ريال (مادة ٣).

الحكاية:

استغليت حاجة شخص للتوظيف وأخذت أجره بالإكراه.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية:

اتجرت بأشخاص من ذوي الإعاقة.

الحكم:

تشدد العقوبة: السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة (مادة ٤).

الحكاية :

قمت بتهريب شخص عبر الحدود لاستغلاله جنسيًا.

الحكم:

السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة (مادة ٤).

الحكاية :

أجبرت طفلاً على التسول في الشوارع.

الحكم:

السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة مليون ريال (مادة ٤).

الحكاية :

نقلت أشخاصًا للعمل القسري داخليًا بدون تراخيص.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية:

ساعدت شبكة اتجار بالبشر بتوفير مساكن.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية :

احتجزت شخصًا لمنعه من ترك العمل.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية :

أدرت مجموعة تستغل النساء لأغراض محرمة.

الحكم:

السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة مليون ريال (مادة ٤).

الحكاية

اتجرت بطفل رضيع عبر وسطاء.

الحكم:

السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة مليون ريال (مادة ٤).

الحكاية

نظمت رحلات وهمية بغرض استغلال العمالة.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية

عرضت خدمات عمل مزيفة مقابل الحصول على أموال.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية

أجبرت عاملة منزلية على العمل تحت التهديد.

الحكم:

السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة (مادة ٤).

الحكاية

جندت قاصرين لأعمال شاقة دون أجر.

الحكم:

السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة (مادة ٤).

الحكاية

رفضت منح عامل أجره المحتجز عمدًا.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية

نقلت ضحية اتجار بالبشر بين مناطق المملكة.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية

مارست تهديدًا ضد عامل لإجباره على العمل.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية

أخفيت ضحية اتجار عن السلطات المختصة.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية

قمت بإعداد عقود مزيفة لخداع العمالة.

الحكم:

السجن حتى ١٥ سنة وغرامة (مادة ٣).

الحكاية

استغللت مصابين عقليًا في أعمال غير مشروعة.

الحكم: السجن حتى ٢٠ سنة وغرامة مليون ريال (مادة ٤).

**نظام المرور**

الحكاية:

كنت أقود بسرعة 180 كم/س داخل المدينة.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 1,500 ريال ولا تزيد على 2,000 ريال، مع تسجيل 6 نقاط مرورية، وفقًا للفقرة (11) من جدول المخالفات رقم 6.

الحكاية :

وقفت في مكان مخصص لذوي الإعاقة بدون استحقاق.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 500 ريال ولا تزيد على 900 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 3.

الحكاية :

تجاوزت الإشارة الضوئية وهي حمراء.

الحكم:

غرامة مالية لا تقل عن 3,000 ريال ولا تزيد على 6,000 ريال، وفقًا للفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 6.

الحكاية :

استخدمت الهاتف المحمول أثناء القيادة.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 500 ريال ولا تزيد على 900 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 3.

الحكاية :

قمت بالقيادة بدون رخصة قيادة.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 500 ريال ولا تزيد على 900 ريال، وفقًا للفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 1.

الحكاية:

لم أرتدِ حزام الأمان أثناء القيادة.

الحكم:

غرامة مالية لا تقل عن 150 ريال ولا تزيد على 300 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 2.

الحكاية :

ركبت أطفالًا دون استخدام مقاعد الأمان المخصصة لهم.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 300 ريال ولا تزيد على 500 ريال، وفقًا للفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 4.

الحكاية :

تجاوزت حافلة نقل مدرسي أثناء توقفها للتحميل أو التنزيل.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 3,000 ريال ولا تزيد على 6,000 ريال، حسب الفقرة (2) من جدول المخالفات رقم 6.

الحكاية :

قمت بالقيادة عكس اتجاه السير.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 3,000 ريال ولا تزيد على 6,000 ريال، وفقًا للفقرة (5) من جدول المخالفات رقم 6.

الحكاية:

لم أوقف المركبة عند نقطة تفتيش أمنية.

الحكم:

غرامة مالية لا تقل عن 3,000 ريال ولا تزيد على 6,000 ريال، حسب الفقرة (4) من جدول المخالفات رقم 6.

الحكاية: قمت بالتفحيط في أحد الشوارع العامة.

الحكم :

* للمرة الأولى: حجز المركبة لمدة 15 يومًا وغرامة مالية قدرها 20,000 ريال.
* للمرة الثانية: حجز المركبة لمدة 30 يومًا وغرامة مالية قدرها 40,000 ريال.
* للمرة الثالثة: حجز المركبة ومصادرتها وغرامة مالية قدرها 60,000 ريال، وفقًا للمادة (69) من نظام المرور.

الحكاية : لم أقم بتأمين المركبة.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 100 ريال ولا تزيد على 150 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 1.

الحكاية : قمت بتظليل زجاج المركبة بشكل مخالف.

الحكم:

غرامة مالية لا تقل عن 500 ريال ولا تزيد على 900 ريال، وفقًا للفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 3.

الحكاية : لم أقم بتجديد رخصة السير في الوقت المحدد.

الحكم:

غرامة مالية لا تقل عن 100 ريال ولا تزيد على 150 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 1.

الحكاية : قمت بتركيب لوحات غير نظامية على المركبة.

الحكم:

غرامة مالية لا تقل عن 1,000 ريال ولا تزيد على 2,000 ريال، وفقًا للفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 5.

الحكاية : استخدمت منبه المركبة (البوق) في غير الحالات المسموح بها.

الحكم :

غرامة مالية لا تقل عن 150 ريال ولا تزيد على 300 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 2.

الحكاية : قمت بنقل حمولة زائدة على المركبة.

الحكم : غرامة مالية لا تقل عن 500 ريال ولا تزيد على 900 ريال، وفقًا للفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 3.

الحكاية : لم أقم بإجراء الفحص الدوري للمركبة.

الحكم : غرامة مالية لا تقل عن 150 ريال ولا تزيد على 300 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 2.

الحكاية : قمت بقيادة مركبة بدون لوحات.

الحكم : غرامة مالية لا تقل عن 1,000 ريال ولا تزيد على 2,000 ريال، وفقًا للفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 5.

الحكاية : استخدمت المركبة في غير الغرض المخصص لها.

الحكم : غرامة مالية لا تقل عن 1,000 ريال ولا تزيد على 2,000 ريال، حسب الفقرة (1) من جدول المخالفات رقم 5

**نظام الجرائم الإرهابية وتمويلها**

الحكاية : كنت أنشر تغريدات تحرّض على العنف وتكفّر الدولة، وتم القبض علي.

الحكم : السجن 7 سنوات، استنادًا للمادة (21) – الترويج للفكر الإرهابي والتحريض على ارتكاب الجرائم الإرهابية.

الحكاية : استقبلت تحويل مالي من جهة مشبوهة خارج المملكة، واتضح أنه دعم لجماعة إرهابية.

الحكم : السجن 10 سنوات، وغرامة مليون ريال سعودي، وفقًا للمادة (16) – تمويل الإرهاب.

الحكاية : أرسلت مبالغ مالية لأحد الأفراد في الخارج رغم شكوكي في ارتباطه بجماعة متطرفة.

الحكم : السجن 5 سنوات، مع مراقبة لمدة مماثلة بعد انقضاء العقوبة، المادة (17).

الحكاية : أخفيت معلومات عن نية تنفيذ عمل إرهابي بعد أن عرفت بها من أحد أصدقائي.

الحكم : السجن 8 سنوات، حسب المادة (28) – عدم الإبلاغ عن جريمة إرهابية.

الحكاية : جمعت تبرعات دون تصريح، وصرفت بعضها على متعاطفين مع جماعة إرهابية.

الحكم : السجن 6 سنوات وغرامة 500,000 ريال، المادة (22).

الحكاية : ساعدت شخصًا في السفر لدولة خارجية للانضمام لتنظيم محظور.

الحكم : السجن 10 سنوات، وفق المادة (19) – تسهيل الانضمام لجماعة إرهابية.

الحكاية : قمت بتخزين مقاطع تدعو للتفجير والعنف على جهازي.

الحكم : السجن 4 سنوات، حسب المادة (30) – حيازة مواد ذات طابع إرهابي.

الحكاية: قمت بتدريب مجموعة على استخدام سلاح دون ترخيص، بهدف مقاومة رجال الأمن.

الحكم : السجن 15 سنة، المادة (11).

الحكاية: شاركت في تأسيس موقع إلكتروني ينشر فكر جماعة إرهابية.

الحكم: السجن 10 سنوات، المادة (20).

الحكاية : خططت مع آخرين لتنفيذ هجوم على منشأة حكومية.

الحكم : السجن المؤبد أو الإعدام (بناءً على تقدير المحكمة)، المادة (1) – جريمة إرهابية كبرى.

الحكاية : هرّبت سلاحًا ناريًا لصالح جماعة إرهابية داخل المملكة.

الحكم : السجن 15 سنة، وغرامة تصل إلى 1,000,000 ريال، المادة (14).

الحكاية : وفرت مقرًا سريًا لاجتماع عناصر إرهابية.

الحكم: السجن 10 سنوات، المادة (18).

الحكاية : أدرت حسابًا في مواقع التواصل لنشر مواد تحريضية ضد الدولة.

الحكم : السجن 8 سنوات، المادة (21).

الحكاية : سافرت إلى دولة تشهد صراعًا مسلحًا للقتال دون إذن من الدولة.

الحكم : السجن 10 سنوات، المادة (24).

الحكاية : حوّلت أموالاً لجمعية مشبوهة دون التحقق من مصادرها.

الحكم : السجن 5 سنوات، المادة (16).

الحكاية : استضفت في منزلي شخصًا مدرجًا على قائمة المطلوبين أمنيًا دون الإبلاغ.

الحكم : السجن 7 سنوات، المادة (27).

الحكاية : استخدمت عملات رقمية لإخفاء مصدر تمويل لجهة إرهابية.

الحكم : السجن 8 سنوات وغرامة 1,000,000 ريال، المادة (16).

الحكاية: أنتجت تصميمًا إعلاميًا يمجد عملية إرهابية ووزعته.

الحكم : السجن 6 سنوات، المادة (21).

الحكاية: قدّمت معلومات مغلوطة لتوريط شخص بريء في قضية أمنية.

الحكم : السجن 5 سنوات، المادة (29).

الحكاية : رفضت تسليم بيانات بنكية مهمة أثناء التحقيق في قضية تمويل إرهاب.

الحكم : السجن 4 سنوات، المادة (26).

**نظام الذوق العام**

الحكاية : مشيت في مجمع تجاري وأنا لابس شورت قصير جدًا غير محتشم.

الحكم : غرامة 100 ريال في المرة الأولى، و200 ريال في حال التكرار، حسب لائحة المخالفات، بند (2) – اللباس غير المحتشم.

الحكاية : رسمت على جدار عام بدون تصريح، بحجة الفن.

الحكم : غرامة 100 ريال، وإذا تكررت المخالفة 200 ريال، وفق بند (15) – الكتابة أو الرسم على الجدران دون إذن.

الحكاية : شغّلت أغاني بصوت عالي جدًا في حديقة عامة، وأزعجت الموجودين.

الحكم : غرامة 100 ريال، وتتضاعف عند التكرار، بند (5) – رفع الصوت بطريقة مزعجة.

الحكاية : كنت أتبول في مكان عام خلف مبنى مهجور.

الحكم : غرامة 500 ريال، وفق بند (9) – قضاء الحاجة في الأماكن غير المخصصة.

الحكاية : جلست في مكان عائلي وكنت أدخن قدام الأطفال والنساء.

الحكم: غرامة 200 ريال، بند (8) – التدخين في أماكن غير مخصصة.

الحكاية : رميت علبة عصير على الرصيف بدل ما أحطها في سلة المهملات.

الحكم : غرامة 100 ريال، وتتضاعف في التكرار، بند (12) – رمي المخلفات في غير أماكنها.

الحكاية : سبّيت شخص بصوت عالي قدام الناس في السوق.

الحكم : غرامة 100 ريال، وتتضاعف إلى 200 ريال عند التكرار، بند (7) – التلفظ بألفاظ خادشة.

الحكاية : جلست أنا ومجموعة شباب في مدخل بناية وسببنا إزعاج للسكان.

الحكم : غرامة 200 ريال، بند (4) – التجمهر وإعاقة المارة.

الحكاية : استخدمت سماعة مكبّرة للصوت في ممشى عام وشغلت أناشيد بصوت مرتفع جدًا.

الحكم : غرامة 100 ريال، بند (5).

الحكاية : كنت في مقهى وسويت حركات راقصة ملفتة للنظر بشكل غير لائق.

الحكم : غرامة 200 ريال، بند (6) – ارتكاب أفعال خادشة للحياء.

الحكاية : صورت شخص بدون إذنه في مكان عام ونشرتها على سناب.

الحكم : غرامة 500 ريال، بند (14) – تصوير الآخرين دون موافقتهم.

الحكاية : دخلت مسجد وأنا ألبس ملابس ضيقة جدًا ولا تليق بالمكان.

الحكم : غرامة 100 ريال، بند (2).

الحكاية : تركت سيارتي في موقف مخصص لذوي الإعاقة ونزلت للمقهى.

الحكم : غرامة 200 ريال، حسب الذوق العام والنظام المروري.

الحكاية : كنت في مهرجان عائلي وسويت حركات استفزازية قدام العائلات.

الحكم : غرامة 200 ريال، بند (6).

الحكاية : ركبت السكوتر في ممشى عائلي وسببت فوضى بين العائلات.

الحكم : غرامة 100 ريال، بند (4).

الحكاية : استخدمت ليزر وسلطته على الواجهة الزجاجية لأحد البيوت.

الحكم : غرامة 100 ريال، بند (13) – استخدام أدوات تسبب إزعاج.

الحكاية : مشيت بدون قميص في ممشى عائلي عام.

الحكم : غرامة 100 ريال، بند (2) – مخالفة اللباس المحتشم.

الحكاية : رحت السينما وجلست أضحك بصوت عالي وأرمي فشار على الناس.

الحكم : غرامة 200 ريال، بند (5) و(7).

الحكاية : صورت مقطع ساخر من موظف خدمة ونشرته بدون إذنه.

الحكم : غرامة 500 ريال، بند (14).

الحكاية : كنت أسوق دراجة كهربائية بسرعة عالية وسط العوائل وسببت رعب لطفل.

الحكم : غرامة 100 ريال، بند (4) و(13)

**نظام الجرائم البحرية**

الحكاية : اصطدت كمية كبيرة من السمك في فترة الحظر الموسمي باستخدام شباك ممنوعة.

الحكم : غرامة 100,000 ريال، ومصادرة الشباك، وفق المادة (11) من النظام.

الحكاية : رميت نفايات بلاستيكية من القارب وسط البحر الأحمر.

الحكم : غرامة 200,000 ريال، مع وقف رخصة الملاحة لمدة 6 أشهر، حسب المادة (7).

الحكاية : كنت أنقل مواد كيميائية خطرة في سفينة بدون تصريح رسمي.

الحكم : غرامة 500,000 ريال، ومصادرة الحمولة، وإيقاف السفينة، المادة (14).

الحكاية : اخترقت المياه الإقليمية السعودية دون إذن في رحلة صيد أجنبية.

الحكم : غرامة 300,000 ريال، ومصادرة الوسيلة البحرية، وفق المادة (15).

الحكاية : كنت أعمل كقبطان على سفينة شحن ولم أبلغ عن حادث تصادم.

الحكم : السجن 3 أشهر وغرامة 100,000 ريال، حسب المادة (10).

الحكاية : تسببت في تسرب وقود في البحر نتيجة إهمال صيانة القارب.

الحكم: غرامة 250,000 ريال، وتعويض عن الأضرار البيئية، المادة (6).

الحكاية : استخدمت قارب خاص لتهريب بضائع ممنوعة من دولة مجاورة.

الحكم : السجن 5 سنوات، ومصادرة القارب، وفق المادة (17) – التهريب البحري.

الحكاية : نظمت رحلة بحرية تجارية بدون تصريح ولا وسائل سلامة.

الحكم : غرامة 150,000 ريال، ومنع من مزاولة النشاط لمدة عام، المادة (12).

الحكاية : صدمت شعاب مرجانية وتسببت في تدمير جزء منها.

الحكم : غرامة 300,000 ريال، وتعويض للجهة المختصة بالبيئة البحرية، المادة (8).

الحكاية : نقلت ركّاب على متن قارب خاص بشكل مخالف للنظام.

الحكم : غرامة 100,000 ريال، وإلغاء الترخيص، المادة (13).

الحكاية : تعمّدت تعطيل ممر ملاحي في الميناء بحجة احتجاج.

الحكم : السجن سنة واحدة، وغرامة 200,000 ريال، وفق المادة (16).

الحكاية : أطلقت نار تحذيرية على قارب آخر بشكل غير مبرر.

الحكم : السجن 6 أشهر، وغرامة 100,000 ريال، المادة (9).

الحكاية : هدمت مرفأ صيد قديم لتحويله لموقع تجاري بدون موافقة.

الحكم : غرامة 250,000 ريال، وإعادة الوضع لما كان عليه، المادة (11).

الحكاية : ركبت على متن قارب مخالف لاشتراطات السلامة وحدثت إصابات.

الحكم : غرامة 150,000 ريال على المالك، وتعويض المصابين، المادة (12).

الحكاية : شاركت في سباق قوارب غير مرخّص وتسببت في حادث.

الحكم : غرامة 100,000 ريال، وسحب الرخصة سنة، المادة (10).

الحكاية : أشعلت نار على سطح السفينة بالقرب من خزان الوقود.

الحكم : السجن 3 أشهر، وغرامة 50,000 ريال، المادة (7).

الحكاية : امتنعت عن إنقاذ قارب صغير بعد رؤيتي له يستغيث في عرض البحر.

الحكم : السجن 6 أشهر، وغرامة 100,000 ريال، المادة (18).

الحكاية : تم العثور على مخدرات مخبأة في إحدى حجرات السفينة التابعة لي.

الحكم : السجن 10 سنوات، ومصادرة السفينة، حسب المادة (17) بالتنسيق مع أنظمة مكافحة المخدرات.

الحكاية : كنت أعمل في صيانة سفن وسبّبت تلوث زيوت في البحر مباشرة.

الحكم : غرامة 200,000 ريال، وتعليق الترخيص، المادة (6).

الحكاية : أبحرت في أجواء غير آمنة رغم تحذيرات هيئة الأرصاد، وتسببت في إنقاذ جماعي.

الحكم : غرامة 100,000 ريال، وإيقاف النشاط البحري لمدة عام، المادة (13)

**نظام مراقبة شركات التمويل**

الحكاية : كنت أعمل في شركة تمويل وبدأنا نزاول النشاط بدون الحصول على ترخيص من البنك المركزي السعودي.

الحكم : يعاقب المسؤول عن الشركة بغرامة تصل إلى 500,000 ريال، وقد يتم إيقاف النشاط، وفقًا للمادة (3) من النظام.

الحكاية : شركتنا قدّمت عقود تمويل تتضمن شروطًا غير واضحة تضلل العميل.

الحكم : تُفرض غرامة لا تتجاوز 200,000 ريال، ويُلزم المخالف بتعديل العقود، وفقًا للمادة (15).

الحكاية : منحنا تمويلات دون إجراء تقييم جاد للملاءة المالية للعميل.

الحكم : تُفرض عقوبات مالية وتُعتبر مخالفة للمادة (8) من النظام، ويجوز للبنك المركزي سحب الترخيص.

الحكاية : رفضنا تزويد البنك المركزي بالبيانات المطلوبة أثناء التفتيش.

الحكم : غرامة تصل إلى 100,000 ريال، وقد يشمل الإجراء تعليق الترخيص مؤقتًا، وفق المادة (18).

الحكاية : قدّمنا إعلانات تسويقية مضللة لمنتجات التمويل دون الإفصاح الكامل.

الحكم : يعاقب المسؤول بغرامة تصل إلى 150,000 ريال، وفق المادة (17).

الحكاية : شركتنا قامت بتحصيل مبالغ إضافية غير منصوص عليها في العقد.

الحكم : تُلزم الشركة بإعادة المبالغ، وتُغرّم حتى 200,000 ريال، وفق المادة (15/ج).

الحكاية : مارسنا نشاط التأجير التمويلي ضمن أنشطة التمويل بدون الحصول على الموافقة الخاصة بذلك.

الحكم : مخالفة تستوجب غرامة تصل إلى 300,000 ريال، وقد تُوقف الشركة عن ممارسة النشاط، حسب المادة (5).

الحكاية : قمنا بتحويل ملكية الشركة إلى مستثمرين جدد دون إخطار البنك المركزي.

الحكم : تُعد مخالفة للمادة (6) وتترتب عليها غرامة تصل إلى 100,000 ريال، مع إمكانية إلغاء الترخيص.

الحكاية : شركتي قدّمت تمويلًا عقاريًا بقيمة تتجاوز الحدود المقررة نظامًا.

الحكم : تُفرض غرامة حسب تقدير البنك المركزي، وقد تصل إلى 500,000 ريال، وفق المادة (7).

الحكاية : كنا نفرض على العملاء شروط جزائية مجحفة عند التأخير في السداد.

الحكم : يُلزم المخالف بإزالة البنود غير النظامية، وتُفرض غرامة لا تتجاوز 200,000 ريال، وفق المادة (15).

الحكاية : شركتي رفضت تسليم العميل نسخة من عقد التمويل بعد التوقيع.

الحكم : تُعد مخالفة للمادة (13) ويعاقب المخالف بغرامة لا تتجاوز 100,000 ريال، مع إلزامه بتصحيح الوضع.

الحكاية : عيّنا مديرًا عامًا للشركة دون الحصول على موافقة البنك المركزي.

الحكم : مخالفة للمادة (10)، يعاقب المسؤول بغرامة تصل إلى 100,000 ريال، وقد يتم تعليق نشاط الشركة.

الحكاية : شركتي تأخرت في إرسال التقارير الدورية المطلوبة من البنك المركزي.

الحكم : تُفرض غرامة لا تزيد على 50,000 ريال عن كل تقرير، حسب المادة (18).

الحكاية : كنا نعيد تمويل العملاء المتعثرين دون النظر إلى قدرتهم الفعلية على السداد.

الحكم : مخالفة لمبادئ التمويل المسؤول، يُغرّم المخالف، وقد تُتخذ إجراءات رقابية إضافية وفقًا للمادة (8).

الحكاية : مارسنا نشاط التمويل متناهي الصغر دون ترخيص منفصل.

الحكم : تُعد مخالفة، وتُفرض غرامة تصل إلى 200,000 ريال، حسب المادة (5).

الحكاية : لم نحتفظ بسجلات واضحة لعمليات التمويل التي نفذناها خلال عام كامل.

الحكم : مخالفة تنظيمية، يعاقب المسؤول بغرامة لا تتجاوز 100,000 ريال، حسب المادة (18).

الحكاية : حصلت شركتي على تمويل من جهة خارجية دون إخطار البنك المركزي.

الحكم : تُفرض غرامة تصل إلى 300,000 ريال، وفقًا للمادة (6).

الحكاية : لم نبلغ عن الاشتباه في عملية تمويل مشبوهة تتعلق بغسيل الأموال.

الحكم : مخالفة خطيرة، وقد تُحال القضية إلى الجهات المختصة بموجب نظام مكافحة غسل الأموال.

الحكاية : تجاوزنا الحد المسموح به لنسبة التمويل إلى الدخل الشهري للعميل.

الحكم : مخالفة للمادة (8)، تُفرض غرامة، ويُلزم المخالف بمراجعة سياسات التمويل الخاصة به.

الحكاية : تسببت شركتنا في إفلاس عدد من العملاء بسبب ممارسات تمويل غير عادلة.

الحكم : قد تُحمّل الشركة المسؤولية المدنية، وتُفرض عليها غرامة إدارية، ويمكن تعليق الترخيص مؤقتًا حسب المادة (19).

**نظام سوق المالية**

الحكاية : اشتريت كمية كبيرة من أسهم شركة مدرجة، ثم نشرت إشاعة كاذبة عن اندماجها مع شركة أجنبية لرفع السعر وبعتها بعد الارتفاع.

الحكم : تُعد هذه مخالفة للتلاعب والتضليل وفق المادة (49) من النظام، وتُعاقب بغرامة مالية، ورد المكاسب غير المشروعة، والمنع من التداول لمدة لا تقل عن 5 سنوات.

الحكاية : عملت في شركة استثمارية وكنت أمتلك معلومات داخلية عن صفقة استحواذ، وقمت بشراء أسهم قبل إعلان الصفقة رسميًا.

الحكم : يُعد ذلك تداولًا بناءً على معلومات داخلية، ويعاقب عليه بالسجن مدة لا تزيد على 5 سنوات، أو بغرامة تصل إلى 5 ملايين ريال، أو بهما معًا، وفق المادة (50).

الحكاية : قمت بإصدار توصيات مالية مضللة في قناتي على اليوتيوب دون أن أكون مرخصًا من هيئة السوق المالية.

الحكم : هذه مخالفة للمادة (31) ولائحة أعمال الأوراق المالية، وتُعاقب بغرامة تصل إلى 500,000 ريال مع إغلاق القناة.

الحكاية : اتفقت مع مجموعة من الأفراد لشراء وبيع أسهم شركة صغيرة لرفع السعر ثم البيع بشكل جماعي.

الحكم : تُعد هذه عملية تلاعب في السوق، وتخضع لعقوبات المادة (49)، وتصل الغرامة إلى 10 ملايين ريال، مع المنع من التداول.

الحكاية : قمت بتداول أسهم عبر وسيط غير مرخص يعمل من خارج المملكة.

الحكم : هذه مخالفة للمادة (31)، ويُعاقب المخالف بغرامة مالية تصل إلى 500,000 ريال.

الحكاية : نشرت تغريدات تتضمن معلومات غير صحيحة عن نتائج شركة مدرجة للتأثير على المستثمرين.

الحكم : تُعد هذه مخالفة صريحة للمادة (49)، ويُعاقب المخالف بغرامة مالية، والمنع من السوق.

الحكاية : حصلت على معلومات داخلية من مجلس إدارة شركة استثمارية، ومررتها لأخي ليقوم بالشراء.

الحكم : يُعد ذلك تداولًا بناء على معلومات داخلية وتواطؤًا، وتُطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة (50).

الحكاية : قدمت توصيات استثمارية لعملاء دون الحصول على ترخيص “مستشار استثماري”.

الحكم : تُعد مخالفة للمادة (31)، وتُعاقب بغرامة لا تقل عن 100,000 ريال، مع إيقاف النشاط فورًا.

الحكاية : شركتي أعلنت عن نتائج مالية غير مدققة لرفع سعر السهم عمدًا.

الحكم: تُعتبر هذه بيانات مضللة، وتُعد مخالفة للمادة (49)، ويترتب عليها غرامة، وتعليق تداول السهم، ومحاسبة المسؤولين.

الحكاية : استخدمت حسابات متعددة باسمي وباسم زوجتي للتداول المكثف في شركة واحدة بهدف التأثير على السعر.

الحكم : يُعد ذلك تلاعبًا بالسوق، ويخضع لعقوبة مالية تصل إلى 10 ملايين ريال، وفق المادة (49).

الحكاية : أخّرت شركة الوساطة تنفيذ أوامر بيع عميل لحين تغير السعر.

الحكم : هذه مخالفة للائحة الأشخاص المرخص لهم، ويُعاقب الموظف والشركة بغرامة، مع إمكانية إلغاء الترخيص.

الحكاية : صرّح الرئيس التنفيذي لشركة مدرجة بمعلومات غير دقيقة في مقابلة تلفزيونية.

الحكم : تُعد هذه مخالفة للإفصاح والشفافية وفق المادة (43)، وتُغرم الشركة وتُلزم بتوضيح رسمي.

الحكاية : قمت بتزوير كشف حساب محفظة استثمارية للحصول على تمويل من جهة غير مالية.

الحكم : يُعد ذلك تزويرًا في مستند مالي، وتُطبق عليه العقوبات الجنائية العامة، إضافة لعقوبات نظام السوق المالية.

الحكاية : قمت بإنشاء حساب وهمي على تويتر، وبدأت ببث توصيات استثمارية مدفوعة دون ترخيص.

الحكم : هذه مخالفة للمادة (31) وتندرج تحت أعمال الأوراق المالية بدون ترخيص، وتُعاقب بغرامة مالية.

الحكاية : شركة الوساطة الخاصة بي تأخرت مرارًا في تسليم تقارير دورية للعملاء.

الحكم : مخالفة لمتطلبات الإفصاح والشفافية حسب لائحة الأشخاص المرخص لهم، وتُعاقب الشركة بغرامة مالية.

الحكاية : أخفيت معلومات مهمة عن مساهمين أثناء بيع نسبة كبيرة من أسهم شركة عائلية.

الحكم : يُعد ذلك تلاعبًا ويخالف المادة (49)، ويترتب عليه غرامة مالية، وتعويض المتضررين.

الحكاية : بدأت شركة مساهمة في إصدار أسهم حقوق أولوية دون إفصاح كافٍ عن وضعها المالي.

الحكم : مخالفة للمادة (42) الخاصة بالإفصاح، وتُغرم الشركة وتُلزم بتعديل نشرة الإصدار.

الحكاية : أعلنت شركتنا المدرجة عن مشروع ضخم ثم تراجعت دون إيضاح السبب أو تحديث الإفصاح.

الحكم : يُعد هذا تضليلًا للمستثمرين، ويخالف قواعد الإفصاح، ويُعاقب بالغرامة.

الحكاية : شاركت كمراجع خارجي بالتواطؤ في تدقيق بيانات شركة مدرجة بطريقة تُخفي خسائرها الحقيقية.

الحكم : يُعد ذلك مخالفة جسيمة، وتُطبق عليه العقوبات وفق النظام، منها السجن والغرامة.

الحكاية : خالفت شركة إدارة أصول تعليمات هيئة السوق في تسعير وحدات صندوق استثماري.

الحكم : تُعاقب الشركة بالغرامة وسحب الترخيص في حال التكرار، وفق المادة (59).

نظام الإفلاس

الحكايه:

أنا صاحب مؤسسة مقاولات صغيرة، وعانيت من خسائر كبيرة بعد توقف أحد المشاريع الحكومية بسبب ظروف طارئة. ما قدرت أسدد ديوني للموردين والبنك، وقدمت طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية.

الحكم:

وافقت المحكمة على افتتاح إجراء التسوية الوقائية وفق المادة (15) من نظام الإفلاس، ومنحتني فرصة للتفاوض مع الدائنين على خطة سداد مناسبة، وتم تعليق المطالبات.

الحكايه:

استدنت لشراء معدات صناعية، لكن المشروع فشل وخسرت رأس المال. بلغت ديوني مليون ريال، ولا أملك أي وسيلة للسداد. لجأت إلى المحكمة بطلب إجراء التصفية.

الحكم:

تمت الموافقة على افتتاح إجراء التصفية بناءً على المادة (94)، وأُعلن إفلاسي بعد التأكد من عجزي الكامل عن السداد، وتعيين أمين لإدارة الأصول وبيعها لتسديد الدائنين.

الحكايه:

أنا دائن وقدمت طلبًا بافتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي ضد أحد المدينين، لأنه متوقف عن السداد منذ 90 يومًا ويماطل رغم توفر أصول لديه.

الحكم:

قبلت المحكمة طلب الدائن وافتتحت إجراء إعادة التنظيم المالي وفق المادة (32)، وجرى تعيين أمين للنظر في وضع المدين وإعداد مقترح إعادة التنظيم المالي.

الحكايه:

كنت شريكًا في شركة أفلست، واكتُشف أن أحد الشركاء أخفى أصولًا مهمة أثناء إجراء التصفية، بنية منع الدائنين من الوصول إليها.

الحكم:

أدين الشريك بتهمة الاحتيال وفق المادة (198)، وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة سنتين، وإلزامه بإعادة الأصول المخفية.

الحكايه:

أدير محل أدوات كهربائية، ومع ارتفاع التكاليف وتراجع المبيعات، لم أعد قادرًا على دفع التزاماتي. رفعت طلب تصفية.

الحكم:

تم افتتاح إجراء التصفية لصاحب المنشأة الفردية وفق المادة (91)، وصرف جميع العاملين، وبدأ الأمين ببيع الأصول وسداد الديون حسب الأولوية.

الحكايه:

مرّت أكثر من 120 يومًا على توقفي عن سداد ديوني، لكني ما قدمت طلب افتتاح إجراء التصفية رغم وضوح عجزي المالي، والدائن رفع دعوى ضدي.

الحكم:

أدانت المحكمة المدين بالتأخر عن تقديم طلب الإفلاس وفق المادة (195)، وتم فرض غرامة مقدارها 500 ألف ريال بسبب الإخلال بواجب التقديم في الوقت المحدد.

الحكايه:

عندي مؤسسة متعثرة، لكن لا زال عندي فرصة أنقذ النشاط، وقدمت طلب إعادة التنظيم المالي بدل التصفية.

الحكم:

وافقت المحكمة على افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي وفق المادة (31)، ومنحتني مهلة لتقديم مقترح خطة وإقناع الدائنين بالموافقة عليها.

الحكايه:

أنا دائن، ومديني تُوفي قبل سداد الدين، وتبين أن التركة غير كافية لتسديد الالتزامات، فطلبت تصفية التركة.

الحكم:

قضت المحكمة بقبول طلب التصفية وفق المادة (91)، وجرى تصفية التركة وفق أولوية السداد المنصوص عليها بالنظام.

الحكايه:

تم إعلان إفلاسي بقرار من المحكمة، لكني أعتقد أن عندي أصول تكفي للسداد، فاعترضت على الحكم.

الحكم:

قبلت المحكمة طلب الاستئناف مؤقتًا وأمرت بتعيين خبير مستقل لإعداد تقرير حول ملاءتي المالية، وفق المادة (228)، وتم تعليق إجراءات الإفلاس مؤقتًا.

الحكايه:

واجهت أزمة سيولة مؤقتة، وخفت تتفاقم المشكلة. سارعت بتقديم طلب تسوية وقائية حتى أحمي نشاطي.

الحكم:

وافقت المحكمة على افتتاح إجراء التسوية الوقائية بناء على المادة (15)، ووافقت أغلبية الدائنين على خطة السداد، وتم تنفيذها.

الحكايه:

أحد المدينين قدّم طلب تسوية وقائية، وادعى أنه يملك أصولًا أقل من الواقع حتى يحصل على تسهيلات أكبر.

الحكم:

قضت المحكمة بإلغاء الإجراء وفرضت غرامة مالية وسجن 6 أشهر على مقدم الطلب بناءً على المادة (198) لتضليل السلطات القضائية.

الحكايه:

أنا أحد الشركاء في شركة مساهمة، وتم إعلان إفلاس الشركة بعد عجزها عن السداد لأكثر من 180 يومًا.

الحكم:

قضت المحكمة بفتح إجراء التصفية، وتعيين مصفٍ مرخص حسب المادة (94)، وتم البدء بتصفية الأصول وفق الأولويات المحددة.

الحكايه:

أنا دائن وحاولت أحجز على أصول المدين خلال فترة إجراءات الإفلاس.

الحكم:

رفضت المحكمة طلب الحجز، وأكدت على تعليق المطالبات الفردية أثناء الإجراءات، وفقًا للمادة (43).

الحكايه:

انتهت التصفية وبقي جزء كبير من الدين ما تسدد بسبب قلة الأصول.

الحكم:

قضت المحكمة بإغلاق الإجراء، وتسجيل الديون غير المسددة كديون متعثرة، ولا يجوز للمدين مزاولة النشاط التجاري لمدة 5 سنوات حسب المادة (195).

الحكايه:

اكتشفنا أن الأمين المعيّن في التصفية باع أصول المدين بأقل من قيمتها الحقيقية لمعارفه.

الحكم:

أُدين الأمين وألغت المحكمة الإجراءات، وتمت محاسبته جنائيًا وفق المادة (200) بتهمة الإخلال بالأمانة.

الحكايه:

المدين حاول يحوّل أمواله خارج المملكة قبل إعلان الإفلاس بـ3 أيام.

الحكم:

قضت المحكمة ببطلان التصرف وفق المادة (132)، واستعادة الأموال ضمن أصول التفليسة.

الحكايه:

الشركة استمرت في توقيع عقود جديدة بعد إعلان الإفلاس.

الحكم:

قضت المحكمة ببطلان التصرفات اللاحقة لإعلان الإفلاس استنادًا إلى المادة (130)، وتم تحميل المسؤول القانوني تبعات التصرف.

الحكايه:

حاولت التسوية الوقائية لكني فشلت في تنفيذ الخطة بسبب تراجع المبيعات.

الحكم:

حولت المحكمة الإجراء تلقائيًا إلى التصفية وفق المادة (85)، وبدأ بيع الأصول لتسديد أكبر قدر من الديون.

الحكايه:

أنا دائن رفضت خطة إعادة التنظيم، لكن باقي الدائنين وافقوا.

الحكم:

قضت المحكمة بإقرار الخطة رغم رفض الأقلية وفق المادة (61)، لأنها تستوفي المعايير النظامية وتحمي حقوق الدائنين.

الحكايه:

كفلت قريب لي في قرض تجاري ضخم، وما سدد، وتحملت الدين، مما أدى لإفلاسي.

الحكم:

قضت المحكمة بإعلان إفلاسي بناء على المادة (94)، وبدأ إجراء التصفية بعد التحقق من عجزي عن الوفاء بالالتزامات.

**نظام الحماية من الإيذاء**

الحكايه :

كنت أتعرض للإهانة المستمرة والتهديد من زوجي، وقدمت بلاغًا للجهات المختصة.

الحكم:

 أُلزم المعتدي بالخضوع لبرنامج تأهيلي، مع اتخاذ التدابير الوقائية لحمايتي، استنادًا للمادة (4) التي توجب حماية المتضرر فورًا.

الحكايه :

أخي الأكبر كان يمنعني من التعليم ويعنفني نفسيًا يوميًا.

الحكم:

أصدرت المحكمة أمرًا بحمايتي وإلزامه بالتوقف عن الإيذاء وتقديمه للنيابة، وفقًا للمادة (1) التي تُعرّف الإيذاء ويشمل الإيذاء النفسي.

الحكايه :

كنت أتعرض للضرب من والدتي باستمرار، رغم أني بالغة.

الحكم:

صدر أمر حماية عاجل وإحالة القضية للنيابة العامة لاتخاذ اللازم، استنادًا للمادة (5) التي توجب التدخل الفوري في حال وجود خطر.

الحكايه :

زوجي كان يمنعني من زيارة أهلي ويسيطر على اتصالاتي.

الحكم:

اعتُبر هذا التصرف شكلاً من أشكال الإيذاء المعنوي، وأمرت المحكمة بإيقافه واتخاذ التدابير الوقائية، بناءً على المادة (1).

الحكايه :

أبلغت عن صديقي لأنه كان يهددني بنشر صوري إذا لم أنفذ أوامره.

الحكم:

 أُحيل للنيابة العامة وأُوقف فورًا لحين استكمال التحقيق، وفق المادة (6) التي تلزم الجهات المختصة باتخاذ تدابير عاجلة.

الحكايه :

كنت أعيش مع عمي بعد وفاة والدي، وكان يحبسني ويمنع عني الطعام.

الحكم:

صدر أمر فوري بنقلي لمكان آمن، وإحالته للنيابة بتهمة الإيذاء الجسيم، وفقًا للمادة (3).

الحكايه:

مديري في العمل كان يعتدي علي لفظيًا باستمرار ويهددني بالفصل.

الحكم:

اعتُبر هذا إيذاء نفسيًّا وتمت إحالته للنيابة، واستند القرار للمادة (1) التي تشمل الإيذاء اللفظي ضمن تعريف الإيذاء.

الحكايه :

تلقيت بلاغًا من جيراني عن صراخ مستمر في بيتنا، وتم التحقيق معي لأني كنت أصرخ على أطفالي بشدة.

الحكم:

أُحلت للقسم الاجتماعي وخضعت لبرنامج توعوي، تطبيقًا للمادة (10) الخاصة بالتأهيل والإصلاح قبل العقوبة.

الحكايه :

كنت أتعرض للضرب من أخي، لكني كنت أخاف أبلغ عنه.

الحكم:

بعد التبليغ، فُتح تحقيق عاجل وصدر أمر حماية فورًا، اعتمادًا على المادة (5).

الحكايه:

كنت شاهدًا على حالة عنف أسري في بيت جارنا.

الحكم:

أُلزم المُبلّغ بحماية هويته، وتم التعامل مع الحالة بسرية تامة، وفقًا للمادة (9) التي تحمي خصوصية المبلّغ.

الحكايه :

طليقي كان يلاحقني ويتحرش بي رغم صدور صك طلاق.

الحكم:

أُلزم بالابتعاد عني واتُّخذت بحقه إجراءات حماية مشددة، بموجب المادة (4).

الحكايه :

بنتي رجعت من المدرسة وعليها آثار ضرب، واكتشفنا أن المعلمة تعاقبها جسديًا.

الحكم:

تم التحقيق مع المعلمة وإيقافها عن العمل مؤقتًا، واستند القرار للمادة (1) و\*\*(6)\*\*.

الحكايه:

طلبت المساعدة من الحماية لأن زوجي كان يحرمني من المصروف بشكل قاسٍ.

الحكم:

عُدّ ذلك شكلًا من أشكال الإيذاء الاقتصادي، وصدر أمر بإلزام الزوج بالنفقة، وفقًا للمادة (1).

الحكايه:

كنت أرسل تهديدات صوتية لشخص بيني وبينه خلاف، فاشتكى عليّ.

الحكم:

أُحلت للنيابة وتم توقيفي، لأن التهديد يُعد من الإيذاء النفسي بموجب المادة (1).

الحكايه:

زوجي كان يضرب أطفالنا أمامي بقسوة، وكنت أخاف أتكلم.

الحكم:

صدر أمر حماية فوري للأم والأطفال، وأُحيل الأب للتحقيق، وفق المادة (5).

الحكايه:

اكتشفت أن أختي تتعرض للضرب من زوجها بشكل يومي، فبلغت الحماية.

الحكم:

أُحيل الزوج للنيابة وأُصدرت أوامر حماية، وفقًا للمادة (6) و(9).

الحكايه:

أحد أقاربي كان يستغلني ماليًا باسمي في معاملات تجارية.

الحكم:

 أُحيل للنيابة بتهمة الإيذاء الاقتصادي، بناءً على المادة (1).

الحكايه:

تعرضت للتعنيف من زوجي وتقدمت بشكوى، لكنه اعتذر وتعهد بعدم التكرار.

الحكم:

تمت المصالحة مع فرض برنامج تأهيلي عليه، بحسب المادة (10).

الحكايه:

مديرتي بالعمل كانت تهددني بنقلي لفروع بعيدة كعقوبة شخصية.

الحكم:

اعتُبر ذلك إساءة استخدام سلطة وإيذاء معنوي، واتُّخذت إجراءات إدارية بحقها، استنادًا للمادة (1).

الحكايه :

كنت أتعرض للشتائم يوميًا في بيئة العمل من أحد الزملاء.

الحكم:

صدر قرار بإبعاده عني ونقله، وتم فتح ملف شكوى نظامي، وفقًا للمادة (6).

**نظام حماية الطفل**

 الحكاية:

كنت ألاحظ أن ابني يرجع من المدرسة وهو مرهق جدًا، وتبيّن لي أن المعلم يضربه إذا أخطأ في الإجابة.

الحكم:

صدر قرار بإيقاف المعلم عن العمل مؤقتًا وإحالته للتحقيق، وفقًا للمادة (2) التي تحظر جميع أشكال الإيذاء ضد الطفل، والمادة (7) التي توجب حماية الطفل في البيئة التعليمية.

الحكاية:

جارنا يترك أطفاله لفترات طويلة بدون رعاية، والطفل الصغير كان يخرج للشارع وحده كثيرًا.

الحكم:

تم توجيه إنذار لولي الأمر وإلزامه ببرامج توعية أسرية، بموجب المادة (3) التي تؤكد مسؤولية الولي في رعاية الطفل.

 الحكاية:

كنت أعمل خادمة لدى أسرة، وكانوا يجبرون طفلهم على العمل المنزلي لساعات طويلة.

الحكم:

أُحيلت الأسرة للنيابة، وتمت معاقبتهم وفقًا للمادة (2) والمادة (12) التي تجرّم استغلال الطفل اقتصاديًا.

الحكاية:

كنت أسمع بكاء طفلة ليلًا من بيت جيراني، واكتشفت لاحقًا أن والدها يضربها بقسوة.

الحكم:

صدر أمر بحماية الطفلة وإبعادها عن الأب مؤقتًا، وفقًا للمادة (4) التي تنص على التدخل الفوري في حالات الإيذاء.

الحكاية:

لاحظت أن طفلًا في الحي يعاني من سوء تغذية وإهمال واضح.

الحكم:

تم التدخل من الحماية الاجتماعية ونُقل الطفل لمكان آمن، بناءً على المادة (6) التي توجب حماية الطفل من الإهمال الصحي والغذائي.

الحكاية:

ابني تعرّض للتحرش من قبل سائق الحافلة المدرسية.

الحكم:

تم توقيف الجاني وإحالته للمحكمة الجزائية، وفق المادة (2) والمادة (9) التي تجرم الاعتداء الجنسي على الطفل.

الحكاية:

كنت أعاقب ابني بالحبس في غرفته ليوم كامل كلما أخطأ.

الحكم:

صدر تحذير رسمي بحقي، وألزمت ببرنامج تأهيلي، استنادًا للمادة (2) التي تُعد الحبس شكلًا من أشكال الإيذاء النفسي.

الحكاية:

مدرسة ابنتي كانت ترفض قبولها لأنها من أم غير سعودية.

الحكم:

اعتُبر ذلك تمييزًا مرفوضًا، وألزمت المدرسة بقبولها، وفقًا للمادة (2) التي تحظر التمييز ضد الطفل لأي سبب.

الحكاية:

وجدت طفلًا يعمل في ورشة تصليح سيارات رغم صغر سنه.

الحكم:

أُحيل صاحب الورشة للتحقيق وتم منع تشغيل الطفل، تطبيقًا للمادة (12) التي تمنع تشغيل الطفل دون السن النظامي.

الحكاية:

طفل في الحي كان يُجبر على التسوّل من قبل أحد أقاربه.

الحكم:

تمت إحالة المتسبب للنيابة، وأُسندت الحضانة لجهة مختصة، بموجب المادة (2) والمادة (11).

الحكاية:

رأيت في وسائل التواصل فيديو لأب يُعنف ابنه ويبكيه، وكان يبررها بأنها “تربية”.

الحكم:

أُحيل الأب للنيابة وصدر أمر بحماية الطفل، استنادًا للمادة (2) التي تحظر الإيذاء تحت أي مسمى.

الحكاية:

تعرض ابن أختي لحادث في المدرسة ولم تُخبرنا الإدارة فورًا.

الحكم:

أُلزمت المدرسة بتقديم تقرير وعوقبت إداريًا، تطبيقًا للمادة (7) التي تلزم الجهات التعليمية بالإبلاغ عن حالات الخطر.

الحكاية:

كنت أسمع صراخ طفل كل ليلة من شقة فوقنا، وبلغت الحماية.

الحكم:

تمت مباشرة البلاغ وإبعاد الطفل مؤقتًا، استنادًا للمادة (5) التي توجب حماية الطفل فور وجود شبهة إيذاء.

 الحكاية:

في الحي عندنا طفل دائمًا يظهر عليه آثار كدمات، ولا يخرج من البيت إلا قليل.

الحكم:

فُتح تحقيق وتم تحويل الطفل للرعاية الاجتماعية، بموجب المادة (4) والمادة (6).

الحكاية:

صديقي يفاخر دائمًا بأنه يضرب أبناءه بحزام حتى يتأدبوا.

الحكم:

صدر توجيه بإحالته للجهات المختصة وخضوعه لبرنامج تأهيلي، وفق المادة (2) و(10).

الحكاية:

اكتشفنا أن إحدى الروضات تُهدد الأطفال وتستخدم التخويف كوسيلة للانضباط.

الحكم:

أُغلقت الروضة مؤقتًا وأُحيل الطاقم للتحقيق، بموجب المادة (7) التي تحمي الطفل داخل المؤسسات التربوية.

الحكاية:

ابني يعاني من إعاقة وكان يتعرض لسخرية شديدة في المدرسة.

الحكم:

تمت معاقبة المتسببين وتأهيل البيئة التعليمية، استنادًا للمادة (8) التي تحمي الأطفال ذوي الإعاقة.

الحكاية:

كنت أعتمد على طفلي في قيادة السيارة لمسافات قصيرة رغم صغر سنه.

الحكم:

تم استدعائي وتغريمي وتحويلي للتأهيل الأسري، بناءً على المادة (2) و(12).

الحكاية:

أم كانت تعتقد أن ابنتها مصابة بمس وتعرضها للضرب لإخراج “الجن”.

الحكم: أُحيلت الأم للنيابة وأُبعدت الطفلة عنها مؤقتًا، بموجب المادة (2) والمادة (6).

الحكاية:

طفل من الأقارب لا يملك أوراقًا رسمية وكان محرومًا من الدراسة والعلاج.

الحكم:

تم التدخل لإثبات الهوية وتأمين حقوقه، استنادًا للمادة (1) و(13) التي تنص على حق الطفل في التعليم والرعاية الصحية.

**نظام البيئة**

الحكاية:

كنت أرمي مخلفات البناء في أرض فضاء بجوار الحي لتوفير تكلفة النقل.

الحكم:

فُرضت عليّ غرامة تصل إلى (100,000 ريال)، وفقًا للمادة (20) من اللائحة التنفيذية لنظام البيئة، التي تحظر التخلص غير المشروع من المخلفات.

الحكاية:

قريبي يملك منشأة صناعية وكانت تصدر منها روائح كريهة بلا معالجة.

الحكم:

أُغلقت المنشأة مؤقتًا وغُرّمت بموجب المادة (12) التي تمنع التسبب في التلوث البيئي دون معالجة أو تصريح.

الحكاية:

ذهبت للبر وأشعلت نارًا وتركتها مشتعلة عند المغادرة.

الحكم:

أُلزمت بغرامة مالية، لأن المادة (17) من النظام تنص على منع إشعال النار في الأماكن الطبيعية بدون رقابة أو إطفاء كامل.

الحكاية:

شاهدت شخصًا يقتل طيورًا برية محمية باستخدام بندقية صيد.

الحكم:

أُحيل إلى النيابة البيئية، وتمت معاقبته وفقًا للمادة (31) التي تحظر صيد الكائنات الفطرية دون ترخيص.

الحكاية:

كنت أستخدم مبيدات قوية لرش حديقة المنزل وأتخلص منها في الصرف.

الحكم:

تم توجيه إنذار رسمي وتحذير، لأن المادة (24) تمنع التخلص من المواد الكيميائية المضرة في البيئة بدون معالجة.

الحكاية:

كنت أسمع أصوات معدات ثقيلة تعمل في الجبل القريب منا وتغير معالمه.

الحكم:

تم إيقاف المشروع لمخالفته المادة (16) التي تمنع التعدي على المناطق الطبيعية دون ترخيص بيئي.

الحكاية:

شركتي كانت تُصّرف مياه ملوثة في وادي قريب.

الحكم:

فُرضت غرامة كبيرة وإيقاف النشاط حتى تصحيح الوضع، وفقًا للمادة (13).

الحكاية:

ذهب أحد أقربائي لصيد السمك باستخدام المتفجرات محلية الصنع.

الحكم:

أُدين بتدمير بيئي وصيد جائر، بموجب المادة (30) التي تحظر وسائل الصيد المدمرة.

الحكاية:

كنا نترك نفايات التنزه في المنتزهات البرية دون جمعها.

الحكم:

فُرضت علينا غرامة مالية حسب المادة (20) من النظام ولائحته التنفيذية التي توجب المحافظة على نظافة المواقع الطبيعية.

الحكاية:

لاحظت مقاولاً يقتلع أشجارًا معمرة لبناء مشروع جديد.

الحكم:

أُلزم بإعادة تأهيل الموقع وزُرعت أشجار بديلة، وفقًا للمادة (14) التي تحظر الإضرار بالغابات أو الأشجار المحمية دون إذن.

الحكاية:

أحد المعارف كان يُخزّن نفايات صناعية في موقع مفتوح بجوار حي سكني.

الحكم:

صدرت بحقه عقوبات وغرامات مالية وفقًا للمادة (22) التي تفرض تنظيم تخزين النفايات الخطرة.

الحكاية:

ذهبت أنا وأصدقائي في رحلة واصطدنا بعض السلاحف البحرية.

الحكم:

صدرت بحقنا غرامات مشددة، استنادًا للمادة (31) التي تحظر صيد الكائنات الفطرية المهددة بالانقراض.

الحكاية:

جارنا يحرق إطارات السيارات في أرض فاضية للحصول على الأسلاك.

الحكم:

تمت معاقبته لخرقه المادة (23) التي تحظر الحرق العشوائي للنفايات.

الحكاية:

رأيت عمالًا يقومون بتصريف مخلفات طبية في مجرى مائي.

الحكم:

أُغلقت المنشأة وأحيلت للنيابة البيئية، استنادًا إلى المادة (21).

الحكاية:

خالي وضع سياجًا حول بئر ماء قديم، وبدأ يستخدمه في نشاط تجاري غير مصرّح.

الحكم:

أُزيل التعدي وألزم بالإصلاح، وفقًا للمادة (15) التي تمنع استغلال الموارد الطبيعية دون ترخيص.

 الحكاية:

قامت إحدى الشركات بقطع شريط من الشعب المرجانية لتوسعة مرسى خاص.

الحكم:

صدر أمر بإعادة التأهيل البيئي وغرامة عالية، وفق المادة (19).

الحكاية:

كنت أملك مزرعة صغيرة وكنت أُسرف في استخدام المياه دون نظام.

الحكم:

صدرت ضدي مخالفة هدر موارد طبيعية، وفقًا للمادة (10) من النظام.

الحكاية:

رأيت بعض الأشخاص يعبثون بمحمية طبيعية ويدخلونها دون تصريح.

الحكم:

تمت معاقبتهم بحسب المادة (28) التي تحظر دخول المحميات إلا بتصريح.

الحكاية:

شاهدت منشأة تقوم بإصدار أدخنة كثيفة دون فلترة في منطقة سكنية.

الحكم:

صدر أمر بإيقاف النشاط مؤقتًا لحين التزامها بالمادة (12) من النظام البيئي.

الحكاية:

كنت أستخدم سيارة قديمة تنبعث منها غازات كثيفة، ولم أقم بإصلاحها رغم التحذيرات.

الحكم:

أُلزمت بالصيانة أو الإيقاف، بناءً على المادة (11) التي تلزم بتقليل الانبعاثات من المركبات.

نظام التنفيذ القضائي

الحكاية : رفض مدين تنفيذ حكم نفقة.

الحكم: الحبس التنفيذي حتى الدفع أو التسوية (المادة 83 من نظام التنفيذ).

الحكاية: امتنع تاجر عن سداد قيمة شيك بدون رصيد.

الحكم: التنفيذ الجبري وحرمانه من التعاملات البنكية (المادة 46).

الحكاية : ورثة طالبوا بتنفيذ صك إرث ضد ممتنع عن تسليم نصيبهم.

الحكم: إلزام الممتنع بالتسليم فورًا وإلا الحجز التنفيذي على أمواله.

الحكاية : مماطلة مستأجر في سداد الإيجار رغم وجود عقد موثق.

الحكم: التنفيذ المباشر بإخلاء العين المؤجرة وسداد الأجرة.

الحكاية : رفض زوج تسليم طفل للأم بعد حكم حضانة.

الحكم: تنفيذ جبري بالحضور القسري أو الغرامة اليومية.

الحكاية : مدين باع ممتلكاته تهربًا من التنفيذ.

الحكم: إبطال التصرفات والتحفظ على الأموال الجديدة.

الحكاية : شخص يرفض دفع مهر مطلقة بعد الطلاق بحكم نهائي.

الحكم: التنفيذ المالي والحجز على راتبه.

الحكاية : شركة لم تدفع مستحقات مقاول بعد حكم قطعي.

الحكم: التنفيذ من حساب الشركة البنكي والحجز إن لزم.

الحكاية : محكوم عليه يرفض تسليم سيارة مذكورة في الحكم.

الحكم: التنفيذ الجبري وسحب المركبة بالقوة.

الحكاية : تأخر موظف حكومي في تنفيذ حكم تعويض وظيفي.

الحكم: مساءلة تأديبية له مع تنفيذ الحكم فورًا.

الحكاية : رفض شخص تنفيذ حكم برد ذهب مغصوب.

الحكم: التنفيذ العيني أو التعويض النقدي مع غرامة.

الحكاية : تهرب مدين من الحضور للجلسات التنفيذية.

الحكم: إصدار أمر قبض وحبس حتى التنفيذ.

الحكاية : تم سداد الدين ولم يُطلب شطب طلب التنفيذ.

الحكم: على الدائن شطب الطلب خلال 7 أيام وإلا غرامة (المادة 75).

الحكاية : طلب تنفيذ حكم من دولة أجنبية.

الحكم: ينفذ بعد التحقق من المعاملة بالمثل واتفاقيات دولية.

الحكاية : رفض وريث التوقيع على صك قسمة شرعية.

الحكم: التنفيذ الإجباري بالقسمة العينية أو البيع بالمزاد.

الحكاية : مدين يثبت إعساره رسميًا.

الحكم: وقف التنفيذ مؤقتًا مع رفع اسمه من قائمة المنع (المادة 88).

الحكاية : أحد الورثة استولى على عقار مشترك.

الحكم: تنفيذ الإخلاء وتسليمه للمستحقين.

الحكاية : امتنعت مؤسسة عن تنفيذ حكم إعادة عامل.

الحكم: غرامة مالية يومية حتى التنفيذ.

الحكاية : وجود حكم بصيغة تنفيذية على صك تعليمي (رسوم).

الحكم: التنفيذ المالي وحجز الحسابات البنكية.

الحكاية : تهرب تاجر من سداد دفعة من عقد توريد.

الحكم: التنفيذ الجبري وتجميد سجل النشاط التجاري.

**نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة**

الحكاية : بناء طريق سريع يتطلب نزع أرض خاصة

الحكم: يتم تعويض المالك بقيمة عادلة حسب تقييم اللجنة المختصة.

الحكاية : رفض مالك العقار تسليمه رغم صدور قرار نزع

الحكم: يُجبر على الإخلاء بعد إيداع التعويض في المحكمة أو حسابه البنكي.

الحكاية : اعتراض صاحب العقار على مبلغ التعويض

الحكم: له الحق في رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية خلال 60 يومًا.

الحكاية : نزع ملكية عقار عليه وقف خيري

الحكم: يعوّض الوقف بنفس القيمة وتُصرف على جهة الوقف، ويُراعى الشرط الوقفي.

الحكاية : طلب نزع عقار غير مسجل بصك شرعي

الحكم: يُنظر في الإثباتات الأخرى (مثل حجج الاستحكام) ويُعوض المالك إن ثبت ملكه.

الحكاية : تأخر الدولة في دفع التعويض بعد النزع

الحكم: تُلزم الجهة بدفع التعويض مع غرامة تأخير حسب النظام.

الحكاية : وضع اليد المؤقت على عقار لمشروع طارئ

الحكم: يتم التعويض عن مدة الاستخدام وتعويض الأضرار بعد انتهاء الوضع المؤقت.

الحكاية : نزع عقار يحتوي على نشاط تجاري قائم

الحكم: يُعوض المالك عن العقار والمستأجر (إن ثبت حقه) عن الأضرار وخسائر النشاط.

الحكاية : صدور قرار نزع بدون سبب مشروع

الحكم: يُلغى القرار لعدم وجود مصلحة عامة واضحة ويعاد الوضع لما كان عليه.

الحكاية : نزع عقار في منطقة سكنية كاملة لمشروع حكومي

الحكم: يُعوض السكان بقيمة عادلة لكل عقار حسب التقييم الحكومي.

الحكاية : طلب تعويض معنوي بسبب التهجير القسري

الحكم: النظام لا يعوّض عن الضرر المعنوي، فقط المادي المثبت.

الحكاية : تقديم اعتراض بعد انتهاء مهلة الـ60 يومًا

الحكم: يُرفض الاعتراض شكليًا لانقضاء المهلة القانونية.

الحكاية : نزع عقار مشترك بين عدة ورثة

الحكم: يُدفع التعويض لكل وريث حسب حصته الشرعية المثبتة.

الحكاية : رفض الجهة المختصة تنفيذ الإخلاء رغم قرار النزع

الحكم: يحق للمالك المطالبة بالتنفيذ الجبري والتعويض عن التأخير.

الحكاية : نزع عقار زراعي في قرية

الحكم: يُحسب التعويض بناءً على قيمة الأرض، والمزروعات، والمرافق إن وجدت.

الحكاية : طلب تعويض إضافي بسبب فقدان مصدر الرزق

الحكم: لا يُمنح تعويض إضافي إلا إذا أثبت الأثر المالي المباشر.

الحكاية : البدء في المشروع قبل دفع التعويض

الحكم: مخالف للنظام، ويُوقف التنفيذ حتى يتم الإيداع أو الدفع.

الحكاية : وجود مبنى تاريخي ضمن العقارات المنزوعة

الحكم: يُعامل بمعاملة خاصة، وقد يُمنع النزع إذا كان مسجلاً كموقع تراثي.

الحكاية : نزع جزئي من العقار أدى إلى ضرر بالباقي

الحكم: يُعوض عن الجزء المنزوع، ويُحتسب ضرر النقص في قيمة الجزء المتبقي.

الحكاية : نزع عقار عليه رهن بنكي

الحكم: يُسدد جزء من التعويض للبنك حسب الرهن، والباقي يُصرف للمالك.

**نظام المحاماة**

الحكاية : شخص يمارس المحاماة دون ترخيص نظامي

الحكم: يُحال للنيابة ويُعاقب بالسجن أو الغرامة أو كليهما (المادة 1 و28).

الحكاية : محامٍ أخل بواجب السرية مع موكله

الحكم: يُحال للجنة التأديب، وقد يُشطب من جدول المحامين (المادة 26).

الحكاية : محامٍ يقبل قضية فيها تعارض مصالح

الحكم: يُعد ذلك مخالفة تأديبية، وتُتخذ بحقه إجراءات تأديبية.

الحكاية إعلان محامٍ نفسه في وسائل التواصل بطريقة غير مهنية

الحكم: تُعد مخالفة لنظام الإعلان ويُحال للجنة التأديب (وفق قواعد السلوك المهني).

الحكاية : تقديم شكوى ضد محامٍ بتهمة التلاعب في أتعاب القضية

الحكم: تُنظر من لجنة المحامين، وإذا ثبت التلاعب يُعاقب تأديبيًا.

الحكاية : محامٍ يتأخر عن حضور الجلسات دون عذر

الحكم: يُنذر كتابيًا وقد يُحال للجنة التأديب في حال التكرار.

الحكاية : محامٍ يُفشي معلومات قضية عبر الإعلام

الحكم: مخالفة جسيمة تستوجب الوقف أو الشطب.

الحكاية : شخص يفتح مكتب استشارات قانونية دون مؤهل

الحكم: ممارسة غير نظامية للمهنة وتُرفع عليه دعوى جزائية.

الحكاية : محامٍ يتوكل في قضية ضد موكله السابق

الحكم: يُعد تعارض مصالح وتُطبق بحقه العقوبات التأديبية.

الحكاية : محامٍ يزاول التجارة بمكتب المحاماة

الحكم: لا يجوز الجمع بين المحاماة ومزاولة التجارة، ويُحال للمساءلة.

الحكاية : محامية سعودية تتقدم بطلب قيد في جدول المحامين

الحكم: تُقبل إذا استوفت الشروط من مؤهل وخبرة (المادة 3).

الحكاية : تخرج طالب قانون ويريد التدريب في مكتب محاماة

الحكم : يجوز له التدريب تحت إشراف محامٍ مرخص مدة لا تقل عن سنة.

الحكاية : محامٍ يتفق مع موكله على أتعاب غير عادلة ومبالغ فيها

الحكم: يجوز للموكل رفع شكوى ويُنظر فيها وفقًا لأخلاقيات المهنة.

الحكاية : إخلال المحامي بواجب الدفاع أو تركه للقضية فجأة

الحكم: تُعد مخالفة مهنية تُعرضه للعقوبة.

الحكاية : محامٍ يقبل قضية بدون عقد توكيل موثق

الحكم: يُخالف قواعد التوثيق وقد يُمنع من الترافع إذا تكررت المخالفة.

الحكاية : محامٍ يستخدم اسم موكله في إعلاناته دون إذنه

الحكم: انتهاك للخصوصية ويُحاسب تأديبيًا.

الحكاية : محامٍ أجنبي يعمل بدون ترخيص في المملكة

الحكم: يُمنع ويُحال للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات النظامية.

الحكاية : محامية تتعرض للتمييز في بيئة عملها داخل مكتب محاماة

الحكم: يحق لها التقدم بشكوى رسمية لدى وزارة العدل.

الحكاية : محامٍ يرفض تسليم موكله مستنداته بعد انتهاء التوكيل

الحكم: يُلزم بتسليمها فورًا، وقد يُحال للجنة المحامين.

الحكاية : توفي محامٍ وكان لديه قضايا معلّقة

الحكم: يتم نقل القضايا إلى محامٍ آخر بقرار من المحكمة بعد إشعار الأطراف

**نظام الاستثمار الأجنبي**

الحكاية : شركة أجنبية بدأت نشاطًا تجاريًا بدون ترخيص من وزارة الاستثمار

الحكم: تُعتبر مخالفة صريحة، ويُغلق النشاط ويُغرم صاحبه.

الحكاية : مستثمر أجنبي حصل على ترخيص استثماري لكنه لم يبدأ النشاط خلال سنة

الحكم: يجوز سحب الترخيص ما لم يثبت وجود عذر مقبول (اللائحة التنفيذية).

الحكاية : شركة أجنبية تزاول نشاطًا محظورًا على غير السعوديين

الحكم: يُلغى الترخيص وتُحال للنيابة التجارية.

الحكاية : مستثمر أجنبي يطلب الدخول في شراكة بنسبة 100%

الحكم: يُسمح بذلك في أغلب الأنشطة المسموحة، وفقًا للائحة الاستثمار.

شركة أجنبية تعمل في نشاط استشاري دون شريك سعودي

الحكم: يُسمح بذلك في حال استيفاء الشروط المؤهلة للملكية الكاملة.

الحكاية : مستثمر أجنبي يمارس التستر التجاري عبر اسم سعودي

الحكم: يُحال للقضاء، وتُطبق عقوبات التستر (سجن، غرامة، ترحيل).

الحكاية : مستثمر أجنبي باع الترخيص الاستثماري لطرف ثالث

الحكم: يُعد مخالفة، ويُسحب الترخيص فورًا.

الحكاية : شركة سعودية مملوكة بنسبة 100% لمستثمر أجنبي تدخل في مناقصات حكومية

الحكم: يُسمح بذلك بشرط توافر شروط المنافسة حسب النظام العام.

الحكاية : طلب مستثمر أجنبي نقل أرباحه خارج المملكة

الحكم: يحق له تحويل الأرباح بحرية بعد سداد الالتزامات الضريبية.

الحكاية : أجنبي يعمل بتأشيرة زيارة ويدير نشاطًا تجاريًا لحسابه

الحكم: يُرحّل فورًا ويُحال للمساءلة القانونية.

الحكاية : شركة أجنبية حصلت على ترخيص صناعي ولم تلتزم بنسبة التوطين

الحكم: تُفرض عليها غرامات وقد يُعلق الترخيص.

الحكاية : مستثمر أجنبي يطالب بالحماية من مصادرة مشروعه

الحكم: يحق له ذلك بموجب النظام، ولا تُصادر المشاريع إلا بموجب حكم قضائي وتعويض عادل (المادة 10).

الحكاية : أجنبي يحمل ترخيصًا تجاريًا ويريد الدخول في نشاط إعلامي

الحكم: يجب عليه استخراج ترخيص خاص بالنشاط الإعلامي بعد موافقة الجهات المعنية.

الحكاية : شركة أجنبية غيرت نشاطها بدون تعديل الترخيص

الحكم: يُعد مخالفة ويُسحب الترخيص ما لم يُصحح الوضع.

الحكاية : شخص أجنبي طلب فتح فرع لشركته الأم

الحكم: مسموح به وفق الشروط إذا كانت الشركة الأم مؤهلة ومعتمدة.

الحكاية : استثمار أجنبي في نشاط عقاري بمكة أو المدينة

الحكم: ممنوع على غير السعوديين التملك العقاري في هذه المناطق (باستثناءات محددة).

الحكاية : شراكة بين مستثمر أجنبي وسعودي تنتهي بخلاف حول الأرباح

الحكم: يُنظر النزاع تجاريًا، ويُفصل فيه حسب عقد الشراكة وأنظمة الشركات.

الحكاية : شركة أجنبية تخلفت عن سداد الزكاة أو الضرائب

الحكم: تُمنع من تجديد الترخيص حتى السداد.

الحكاية : طلب مستثمر أجنبي تحويل نشاطه من فردي إلى شركة

الحكم: مسموح بذلك بشرط تعديل الترخيص وتحديث بيانات المستثمر.

الحكاية : مستثمر أجنبي يطلب ضمانات إضافية ضد تغير الأنظمة

الحكم: لا تُعطى ضمانات خاصة، لكنه يتمتع بالحماية العامة المنصوص عليها في النظام

**نظام حماية البيانات الشخصية**

الحكاية : شركة تجمع بيانات العملاء دون إبلاغهم بسبب الجمع

الحكم: مخالفة صريحة، ويُفرض عليها غرامة تصل إلى 5 ملايين ريال.

الحكاية : موقع إلكتروني يستخدم الكوكيز دون إشعار المستخدم

الحكم: يُعد خرقًا للشفافية، ويجب تزويد المستخدم بسياسة واضحة وطلب موافقته.

الحكاية : موظف يطلع على بيانات العملاء دون حاجة وظيفية

الحكم: يُحال للتحقيق وقد يُفصل ويُعاقب نظاميًا.

الحكاية : جهة تبيع بيانات شخصية لطرف ثالث دون إذن صاحب البيانات

الحكم: مخالفة جسيمة تستوجب الغرامة والسجن في بعض الحالات.

الحكاية : تطبيق يطلب صلاحيات زائدة عن الحاجة (كاميرا، موقع…)

الحكم: يُعد تجاوزًا للغرض المشروع من المعالجة، ويُلزم بالتعديل أو الإيقاف.

الحكاية : مدرسة تنشر صور طلابها على وسائل التواصل دون موافقة

الحكم: مخالفة تتطلب إزالة الصور فورًا، وقد تُغرم المدرسة.

الحكاية : جهة حكومية تجمع بيانات دون تحديد الغرض أو مدة الاحتفاظ

الحكم: يُخالف مبدأ تقليل البيانات وتحديد الغرض، وتُلزم بتحديث السياسات.

الحكاية : شركة تسربت منها بيانات عملائها بسبب ضعف الحماية

الحكم: تُغرم وتُلزم بإبلاغ المتضررين والهيئة فورًا.

الحكاية : شركة تستخدم بيانات قديمة وغير محدثة لاتخاذ قرار مالي

الحكم: يُعد ذلك إخلالًا بجودة البيانات، ويُطلب تصحيح السياسات.

الحكاية : موظف سابق احتفظ بنسخة من قاعدة بيانات الشركة

الحكم: يُحال للنيابة، ويُعاقب جزائيًا مع مطالبته بإتلاف البيانات.

الحكاية : فرد يطلب معرفة البيانات التي تحتفظ بها شركة عنه

الحكم: للشخص هذا الحق، ويجب تزويده بها خلال 30 يومًا.

الحكاية : صاحب بيانات يطلب تصحيح بياناته غير الدقيقة

الحكم: يُلزم المتحكم بالبيانات بتعديلها خلال مدة محددة.

الحكاية : مؤسسة تشارك بيانات العملاء مع شريك دولي دون إذن

الحكم: يُمنع نقل البيانات خارج المملكة إلا بضوابط صارمة وموافقة مسبقة.

الحكاية : مستشفى يطبع أسماء المرضى على أبواب الغرف

الحكم: يُعد إفشاء لبيانات صحية، ويُلزم بالتصحيح فورًا.

الحكاية : شركة تُجبر العميل على تقديم بيانات ليست ضرورية للخدمات

الحكم: مخالفة لمبدأ تقليل البيانات، وتُطلب منها المراجعة.

الحكاية : منصة إلكترونية لا تتيح للمستخدم حذف حسابه وبياناته

الحكم: تُجبر على تمكين الحذف، لأن لصاحب البيانات هذا الحق.

الحكاية : جمع بيانات أطفال دون إذن من ولي الأمر

الحكم: يُعد مخالفة كبيرة، ويُشترط موافقة ولي الأمر قانونًا.

الحكاية : الاحتفاظ بالبيانات بعد انتهاء الغرض منها دون مبرر

الحكم: يُعد ذلك تخزينًا غير مشروع، وتُلزم الجهة بالإتلاف الآمن.

الحكاية : نشر رقم الجوال أو الهوية لموظف على لوحة إعلانات عامة

الحكم: يُعد كشفًا غير مشروع ويُحظر تمامًا.

الحكاية : نقل بيانات العملاء إلى شركة فرعية خارج المملكة بدون إشعار

الحكم: يُعد خرقًا للسيادة الرقمية ويُمنع إلا بشروط محددة وموافقة الهيئة

**نظام مكافحة التستر التجاري**

الحكاية : مواطن يفتح سجل تجاري ويمنحه لعامل أجنبي ليُدير المحل

الحكم: تستر تجاري، يُعاقب بالسجن 5 سنوات وغرامة تصل إلى 5 ملايين ريال.

الحكاية : وافد يدير مطعم باسمه مستتر خلف اسم سعودي

الحكم: تستر تجاري، يُرحّل الوافد، ويُغلق النشاط.

الحكاية : تستر في تطبيق توصيل يعمل فيه الوافد لحسابه الخاص

الحكم: مخالفة للنظام، وتُطبّق العقوبات على الطرفين.

الحكاية : مواطن يفتح مؤسسة باسم زوجته والأرباح تذهب لعامل وافد

الحكم: تستر تجاري، تطبّق العقوبات على المواطن وزوجته.

الحكاية : مستثمر أجنبي يُمارس نشاطًا غير مغطى في الترخيص الاستثماري

الحكم: يُعد تسترًا، وتُسحب منه الرخصة، وتُطبّق الغرامات.

الحكاية : وافد يستخدم حساب سعودي البنكي لإيداع أرباح نشاطه التجاري

الحكم: يُعد دليلًا على التستر، ويُحال للطرفين للتحقيق والعقوبة.

صاحب متجر يوظف أجنبيًا في إدارة المحل بشكل كامل دون رقابة

الحكم: تستر، ويُغلق المحل ويُعاقب الطرفان.

الحكاية : شخص يفتح سجل تجاري لصديقه الوافد مقابل مبلغ شهري ثابت

الحكم: تستر تجاري صريح، يعاقب كلا الطرفين.

الحكاية : وافد يقوم بشراء بضاعة بالجملة ويبيعها بالتجزئة دون سجل تجاري

الحكم: نشاط غير نظامي، يُصنف كتستر إذا ارتبط بمواطن متعاون.

الحكاية : شركة سعودية تُمكّن وافدًا من توقيع العقود والتصرف المالي

الحكم: يُعد تسترًا إذا لم يكن مسجلًا رسميًا كشريك أو مدير.

الحكاية : مواطن يسمح لعامل منزلي بإدارة مغسلة سيارات باسمه

الحكم: تستر تجاري، ويُغرَّم المواطن ويُرحّل العامل.

الحكاية : استمرار التستر رغم صدور مهلة التصحيح

الحكم: تُضاعف العقوبات ويُمنع من ممارسة النشاط مستقبلًا.

الحكاية : تحويلات مالية ضخمة من حساب وافد لا تتناسب مع راتبه

الحكم: يُشتبه في التستر، وتُفتح إجراءات تحقيق مالية.

الحكاية : منشأة لا تحفظ السجلات المحاسبية إلكترونيًا

الحكم: مخالفة تؤشر لاحتمال التستر، ويُطلب تصحيح الوضع.

الحكاية : مواطن لا يملك مقرًا للنشاط وإنما وافد هو من يدير الموقع بالكامل

الحكم: تستر تجاري واضح، وتُفرض عليه العقوبات كاملة.

الحكاية : وافد يعلن عن خدمات تجارية في وسائل التواصل دون سجل

الحكم: مخالفة، وتُصنّف كتستر إذا ثبت استخدام اسم سعودي.

الحكاية مواطن يعمل في جهة حكومية ويمتلك سجلًا تجاريًا لمتابعة وافد

الحكم: لا يجوز الجمع، وإذا ثبت وجود تستر يُعاقب بالعقوبات النظامية.

الحكاية : شركة تتستر على وافد مقابل عمولة من الأرباح السنوية

الحكم: يُصنف تسترًا مؤسسيًا، وتُحلّ الشركة وتُفرض الغرامات.

الحكاية : مكتب عقار يُدار فعليًا من قبل وافد، والسعودي مجرد اسم

الحكم: تستر تجاري، ويُشهر بالمخالفين بعد صدور الحكم.

الحكاية : بلاغ من مواطن ضد محل تديره عمالة وافدة بالكامل

الحكم: يُنظر فيه فورًا، وإذا ثبت التستر تُطبّق العقوبات على جميع الأطراف

# نظام الشركات

الحكاية **:**

أنا شريك في شركة ذات مسؤولية محدودة مع ثلاثة شركاء. أحد الشركاء سحب أموالًا من حساب الشركة دون موافقتنا واستخدمها لأغراض شخصية.

الحكم**:**

إلزام الشريك بإعادة المبالغ المسحوبة وتحميله المسؤولية القانونية طبقًا للمادة 165 من نظام الشركات التي تمنع التصرف بأموال الشركة لغير أغراضها.

الحكاية **:**

أسسنا شركة مساهمة، ولكن مجلس الإدارة لم يعقد اجتماع الجمعية العامة العادية خلال 6 أشهر من نهاية السنة المالية.

الحكم**:**

فرض غرامة مالية على مجلس الإدارة وإلزامه بعقد الجمعية فورًا، استنادًا للمادة 90 من نظام الشركات التي توجب عقد الجمعية خلال تلك المدة.

الحكاية **:**

أحد الشركاء انسحب من الشركة دون إبلاغنا رسميًا وأوقف حصته في رأس المال.

الحكم**:**

رفض الانسحاب لعدم اتباع الإجراءات القانونية وإلزامه بالاستمرار في الالتزامات المالية وفقًا للمادة 9 من النظام.

الحكاية **:**

شريك أسس شركة منافسة في نفس النشاط التجاري دون علمنا.

الحكم**:**

إلزامه بالتوقف عن النشاط المنافس وتعويض الشركة عن الضرر، استنادًا للمادة 166 التي تحظر على الشريك ممارسة نشاط منافس.

الحكاية **:**

رفعنا دعوى على أحد الشركاء بسبب إساءة استخدام صلاحياته والتوقيع على عقد يضر بالشركة.

الحكم**:**

بطلان العقد وتحميل الشريك المسؤولية كاملة، وفقًا للمادة 157 من النظام المتعلقة بإساءة استخدام صلاحيات الإدارة

الحكاية **:**

أنا مساهم في شركة مساهمة عامة ولم أتلقَ دعوة لحضور الجمعية العامة.

الحكم**:**

إلزام الشركة بإعادة الدعوة وفق الإجراءات النظامية واعتبار الجمعية غير صحيحة، حسب المادة 89 من نظام الشركات.

الحكاية **:**

الشركة التي أملك فيها حصة قررت زيادة رأس المال دون موافقتي كمساهم.

الحكم**:**

إيقاف قرار الزيادة لعدم وجود موافقة الجمعية العامة غير العادية، استنادًا للمادة 138 من النظام.

الحكاية **:**

الشريك المدير لم يعرض القوائم المالية على الشركاء لمدة ثلاث سنوات.

الحكم**:**

فرض غرامة ومساءلة الشريك المدير وفقًا للمادة 175 من نظام الشركات، مع إلزامه بتقديم القوائم فورًا.

الحكاية **:**

انسحب شريك من شركة التضامن وتسبب ذلك في اضطراب النشاط المالي.

الحكم**:**

تحمل الشريك المنسحب مسؤولية الالتزامات السابقة للانسحاب، حسب المادة 23 من نظام الشركات.

الحكاية **:**

الشركة لم تُقَيَّد في السجل التجاري بعد مرور سنة من تأسيسها.

الحكم**:**

اعتبار الشركة منحلة بقوة النظام، بناءً على المادة 9 من النظام.

الحكاية **:**

أحد الشركاء أدرج اسمه كشريك دون علمه في عقد تأسيس شركة.

الحكم**:**

إلغاء الشراكة وتحميل المسؤول القانوني العقوبة الجنائية والتعويض، وفقًا للمادة 229 من النظام.

الحكاية **:**

مدير الشركة رفض تزويدنا بكشف الحسابات المالية رغم طلبنا كمساهمين.

الحكم**:**

إلزام المدير بالإفصاح وتوقيع الجزاءات الإدارية عليه وفقًا للمادة 175.

الحكاية **:**

الشركة لم تُعيّن مراجع حسابات رغم مضي سنتين من التأسيس.

الحكم**:**

توقيع غرامة وإلزامها بالتعيين فورًا وفقًا للمادة 130 من النظام.

الحكاية **:**

أحد الشركاء استخدم اسم الشركة في معاملات شخصية.

الحكم**:**

منعه من ذلك وتحميله الضرر والتعويض، بناءً على المادة 10 من نظام الشركات.

الحكاية **:**

تمت تصفية الشركة دون إعلام جميع الدائنين.

الحكم**:**

اعتبار التصفية باطلة حتى يتم إعلام جميع الدائنين ونشر ذلك رسميًا حسب المادة 182.

الحكاية **:**

الشريك لم يسدد حصته العينية رغم مرور سنة على التأسيس.

الحكم**:**

إلزامه بالسداد فورًا أو التنفيذ عليه، حسب المادة 11 من النظام.

الحكاية **:**

أراد شريك تحويل حصته لطرف ثالث دون موافقتنا.

الحكم**:**

منع التحويل لعدم استيفاء شرط الموافقة، وفقًا للمادة 14 الخاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة.

الحكاية **:**

مدير الشركة ارتكب غشًا ماليًا في أحد العقود.

الحكم**:**

مساءلته جزائيًا وفقًا للمادة 229 من النظام مع فصله وتعويض المتضررين.

الحكاية **:**

لم يتم الإعلان عن قرارات الجمعية العامة كما هو مطلوب.

الحكم**:**

بطلان بعض القرارات وعدم الاعتداد بها حتى يتم الإعلان عنها حسب المادة 91 من النظام.

الحكاية **:**

تم تعديل عقد تأسيس الشركة دون توثيق ذلك رسميًا.

الحكم**:**

عدم الاعتراف بالتعديل وإلزام الشركاء بإعادة التوثيق، بناءً على المادة 15 من النظام

**نظام التأمينات الاجتماعية**

الحكاية **:**

كنت أعمل في منشأة خاصة لمدة 7 سنوات، وعند تركي للعمل اكتشفت أن المنشأة لم تسجّلني في التأمينات.

الحكم**:**

إلزام المنشأة بتسجيل الموظف بأثر رجعي وسداد الاشتراكات كاملة مع الغرامات، وفق المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية.

الحكاية **:**

تعرضت لإصابة عمل، لكن الشركة أنكرت مسؤوليتها.

الحكم**:**

إثبات الإصابة كإصابة عمل وفق التقرير الطبي وتحمل التأمينات تعويض العامل حسب المادة 27.

الحكاية **:**

استُبعدت من التأمينات رغم أن عقدي لا يزال قائمًا.

الحكم**:**

إلزام المنشأة بإعادة تسجيل العامل فورًا، ومحاسبتها على الاستبعاد غير النظامي، المادة 59.

الحكاية **:**

طلبت صرف تعويض التعطل عن العمل ولم تتم الموافقة.

الحكم**:**

رفض الصرف لعدم توفر شروط أهلية نظام “ساند”، مثل الاستقالة الطوعية، المادة 14.

الحكاية **:**

اكتشفت أن راتبي المسجل في التأمينات أقل من راتبي الحقيقي.

الحكم**:**

إلزام المنشأة بتصحيح البيانات وسداد الفرق، وفقًا للمادة 18.

الحكاية **:**

الشركة سجلتني في التأمينات، ولكن براتب أقل من اللي أتقاضاه فعليًا.

الحكم**:**

إلزام الشركة بتعديل الأجر المسجل وسداد الفروقات منذ تاريخ التعيين، بناءً على المادة 19 من نظام التأمينات الاجتماعية.

الحكاية **:**

أكملت 15 سنة خدمة وأرغب في التقاعد المبكر، لكن رفضوا صرف المعاش.

الحكم**:**

رفض الصرف لعدم بلوغ 20 سنة خدمة، وهو الحد الأدنى للتقاعد المبكر حسب المادة 38 من النظام.

الحكاية **:**

عملت في أكثر من منشأة وتفاجأت بعدم ضم المدد التأمينية.

الحكم**:**

إلزام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بضم المدد بشرط عدم وجود فاصل زمني يتجاوز المدة النظامية، وفق المادة 44.

الحكاية **:**

توفي والدي وكان مستفيدًا من المعاش، ورفضوا صرفه لنا كورثة.

الحكم**:**

صرف المعاش للورثة المستحقين حسب الشروط الواردة في المادة 60 من النظام.

الحكاية **:**

تم فصلي تعسفيًا وتقدمت بطلب تعويض “ساند” ورفضوه.

الحكم**:**

قبول الطلب إذا ثبت الفصل غير المشروع واستيفاء شروط الاستحقاق، وفق المادة 14 من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل.

الحكاية **:**

تعرضت لإصابة أثناء العمل، والشركة لم تبلغ التأمينات.

الحكم**:**

تحمل الشركة مسؤولية التأخير في التبليغ وتغريمها، مع صرف تعويض العامل من قبل التأمينات، استنادًا للمادة 27.

الحكاية **:**

قدّمت استقالتي ولم يتم استبعادي من التأمينات إلا بعد 3 أشهر.

الحكم**:**

إلزام المنشأة بتعديل البيانات وفقًا لتاريخ الاستقالة، وتغريمها لتأخر التحديث حسب المادة 62.

الحكاية **:**

أنا امرأة متقاعدة وتقدمت بطلب صرف المعاش ولم يتم الصرف.

الحكم**:**

صرف المعاش إذا توفرت شروطه النظامية كمدة الخدمة وبلوغ السن القانونية، حسب المادة 38.

الحكاية **:**

أعمل جزئيًا في منشأتين ولم يتم احتساب خدمتي بالكامل.

الحكم**:**

احتساب الاشتراك عن العملين إذا كان مجموع الأجر ضمن الحد المسموح، حسب لائحة الاشتراكات.

الحكاية **:**

تقاعدت مبكرًا وتم خصم جزء كبير من المعاش.

الحكم**:**

الخصم مشروع إذا كان التقاعد قبل بلوغ سن الستين دون مدة اشتراك كافية، وفق المادة 38/3.

الحكاية **:**

فُصلت بسبب إغلاق المنشأة، وتم رفض صرف “ساند” لي.

الحكم**:**

استحقاق تعويض “ساند” إذا تم الإغلاق لأسباب خارجة عن إرادة العامل، حسب لائحة نظام التأمين ضد التعطل.

الحكاية **:**

كنت مشتركًا في التأمينات وتوقفت عن العمل لفترة، هل أفقد حقوقي؟

الحكم**:**

تبقى الحقوق محفوظة ويعاد احتسابها عند العودة للعمل، بشرط عدم استلام تعويض الدفعة الواحدة، المادة 44.

الحكاية **:**

طلبت صرف تعويض الدفعة الواحدة بعد ترك العمل، ورفضوه.

الحكم**:**

رفض مشروع إذا لم يمضِ على ترك العمل سنتان، أو إذا كانت المدة أقل من سنة، وفقًا للمادة 43.

الحكاية **:**

تم تسجيل موظفين غير سعوديين في نظام المعاشات.

الحكم**:**

اعتبار التسجيل مخالفًا، حيث لا يشمل النظام غير السعوديين في فرع المعاشات، بل فقط في الأخطار المهنية، حسب دليل الاشتراكات.

الحكاية **:**

كنت أعمل في وظيفة حكومية وانتقلت إلى القطاع الخاص، هل تحتسب الخدمة؟

الحكم**:**

يجوز ضم المدد إذا تم تقديم الطلب خلال سنتين، حسب نظام تبادل المنافع بين التأمينات والمؤسسة العامة للتقاعد

**نظام التقاعد المدني والعسكري**

الحكاية **:**

بلغت السن القانونية للتقاعد ولم يتم صرف المعاش.

الحكم**:**

إلزام الجهة بالصرف فورًا، وفقًا للمادة 11 من نظام التقاعد المدني.

الحكاية **:**

أحلت للتقاعد المبكر ولم أبلغ الحد الأدنى للمدة.

الحكم**:**

رفض صرف المعاش حتى إتمام الحد الأدنى وهو 20 سنة، المادة 18.

الحكاية **:**

توفي زوجي المتقاعد ورفضوا صرف المعاش للورثة.

الحكم**:**

إلزام المؤسسة بصرف المعاش للمستحقين، المادة 23.

الحكاية **:**

عملت في وظيفة مدنية ثم انتقلت للعسكرية، هل تحسب خدمتي؟

الحكم**:**

ضم الخدمات إذا تم تقديم الطلب خلال سنتين من الانتقال، المادة 26.

الحكاية **:**

أحلت للتقاعد لأسباب صحية ولم أبلغ الحد الأدنى.

الحكم**:**

استحقاق معاش تقاعدي لأسباب طبية مع تقرير معتمد، المادة 15.

الحكاية **:**

أنا موظف حكومي مدني، أكملت 25 سنة خدمة، وقدمت على تقاعد مبكر، لكن رفضوا طلبي.

الحكم**:**

رفض غير مشروع، يحق للموظف طلب التقاعد المبكر متى بلغت خدمته 20 سنة على الأقل، بشرط موافقة الجهة المختصة، وفق المادة 12 من نظام التقاعد المدني.

الحكاية **:**

أُحلت للتقاعد بسبب عجز غير مهني، وطالبوني بإكمال المدة النظامية للحصول على المعاش.

الحكم**:**

يستحق المتقاعد معاشًا تقاعديًا فورًا عند العجز الصحي غير المهني إذا ثبت بتقرير طبي، دون الحاجة لاكتمال المدة، حسب المادة 17 من نظام التقاعد المدني.

الحكاية **:**

أنا عسكري أُصبت أثناء تأدية عملي وأُحلت للتقاعد، لكن لم يُصرف لي إلا نصف الراتب.

الحكم**:**

إذا كانت الإصابة بسبب العمل، يصرف للمتقاعد العسكري 80٪ من الراتب الأساسي على الأقل، وفق المادة 26 من نظام التقاعد العسكري.

الحكاية **:**

توفي والدي المتقاعد العسكري، وتم إيقاف المعاش عن إخوتي رغم أنهم طلاب.

الحكم**:**

خطأ، أبناء المتوفى يستحقون المعاش حتى بلوغ سن 26 أو التخرج من الدراسة، حسب المادة 23 من نظام التقاعد العسكري.

الحكاية **:**

قدّمت طلب ضم خدمتي من القطاع الحكومي إلى المدني، لكن تم رفض الطلب.

الحكم**:**

يجوز ضم الخدمات بين الأنظمة بشرط تقديم الطلب خلال سنتين من بداية الخدمة الجديدة، وفق نظام تبادل المنافع بين التقاعد والتأمينات.

الحكاية **:**

تم فصلي تأديبيًا بعد خدمة 18 سنة، ورفضوا صرف معاش تقاعدي.

الحكم**:**

لا يُصرف معاش تقاعدي إلا بعد بلوغ 20 سنة خدمة، ويُستحق تعويض إذا كانت الخدمة أقل، وفق المادة 18 من النظام.

الحكاية

أنا موظف مدني، تم نقلي إلى وظيفة أخرى وتم حذف سنوات خدمتي السابقة من الحساب.

الحكم**:**

يجب احتساب كامل المدة السابقة ما لم يكن هناك انقطاع يفصل بين الخدمتين، وفق المادة 10.

الحكاية **:**

استقلت بعد خدمة 12 سنة وطالبت بصرف معاش تقاعدي.

الحكم**:**

لا يحق لك المطالبة بالمعاش إلا إذا بلغت السن النظامية (60 سنة) أو أكملت 20 سنة خدمة، حسب المادة 12.

الحكاية **:**

تم تعييني في وظيفة مدنية قبل 30 سنة بدون تسجيل رسمي، والآن لا تحتسب خدمتي.

الحكم**:**

يجب إثبات الخدمة بوثائق رسمية ومصادقة الجهات المختصة حتى تُحتسب لأغراض التقاعد، وفقًا للمادة 7.

الحكاية **:**

استلمت معاش تقاعدي، وبعد سنوات بدأت أعمل في وظيفة حكومية أخرى.

الحكم**:**

يُوقف صرف المعاش خلال فترة العمل الجديد، ويُستأنف بعد التوقف، وفقًا للمادة 24 من نظام التقاعد المدني.

الحكاية **:**

تم تعييني على بند الأجور ولم تُحتسب خدمتي في التقاعد.

الحكم**:**

خدمة بند الأجور لا تُحتسب في التقاعد إلا إذا تم تثبيت الموظف وتقديم طلب لاحتساب الخدمة، وفق نظام تبادل المنافع.

الحكاية **:**

توفي أخي وكان متقاعدًا مدنيًا، ورفضوا صرف المعاش لأختي رغم أنها غير متزوجة.

الحكم**:**

الأخت غير المتزوجة التي كانت تعتمد على المتوفى ماليًا تستحق المعاش، حسب المادة 23.

الحكاية **:**

أنا موظف عسكري، بلغت 30 سنة خدمة وتمت إحالتي للتقاعد لكن لم أستلم مكافأة نهاية الخدمة.

الحكم**:**

للمتقاعد العسكري الذي أمضى 30 سنة الحق في المعاش الكامل ومكافأة نهاية الخدمة، المادة 21.

الحكاية **:**

خرجت تقاعد مبكر كموظف مدني وتم خصم جزء كبير من راتبي التقاعدي.

الحكم**:**

الخصم يتم وفقًا لنسبة السنوات المتبقية حتى السن النظامية، ولا يجوز أن يقل عن الحد الأدنى للمعاش، المادة 19.

الحكاية **:**

تمت إحالتي للتقاعد بدون رغبتي وأنا دون السن النظامية.

الحكم**:**

لا يجوز الإحالة للتقاعد الإجباري قبل بلوغ السن أو استيفاء الشروط النظامية، ما لم تكن بسبب عجز صحي أو بقرار تأديبي، حسب المادة 13.

**نظام الملكية الفكرية (حقوق المؤلف، العلامات، البراءات)**

الحكاية **:**

نشرت كتابًا وتمت سرقته من قبل شخص آخر وطُبع باسمه.

الحكم**:**

إثبات حق المؤلف الأصلي ومعاقبة السارق بالسجن والغرامة، المادة 22 من نظام حقوق المؤلف.

الحكاية **:**

أحد المحلات استخدم شعاري التجاري المسجل.

الحكم**:**

وقف التعدي فورًا والتعويض للمالك، وفق المادة 42 من نظام العلامات التجارية.

الحكاية **:**

قدمت اختراعًا وسُجلت براءة اختراع مشابهة بعدي.

الحكم**:**

إبطال البراءة الثانية إذا ثبت الأولوية، المادة 14 من نظام البراءات.

الحكاية **:**

اسمي استخدم في إعلان دون إذني.

الحكم**:**

تعويض عن الاستخدام غير المشروع للاسم، المادة 19.

الحكاية **:**

قمت بتسجيل براءة اختراع، ولكن تم استخدامها من جهة حكومية دون الرجوع لي.

الحكم**:**

إلزام الجهة بدفع تعويض عادل، وفق المادة 20.

الحكاية **:**

نشرت رواية ألفتها على شكل إلكتروني، وبعد فترة اكتشفت أن دار نشر قامت بطباعتها دون إذني.

الحكم**:**

إلزام دار النشر بالتعويض وسحب النسخ المتداولة، واستحقاق المؤلف للحقوق الأدبية والمالية كاملة، استنادًا للمادة 9 و38 من نظام حماية حقوق المؤلف.

الحكاية **:**

سجلت علامة تجارية باسمي لمطعم، واستخدمها مطعم آخر بدون موافقتي.

الحكم**:**

إلزام المطعم الآخر بالتوقف فورًا وتعويض المتضرر، استنادًا للمادة 42 من نظام العلامات التجارية.

الحكاية **:**

قدّمت براءة اختراع لجهاز إلكتروني، وبعد أشهر ظهرت شركة تسوّق جهازًا بنفس الفكرة.

الحكم**:**

ثبوت التعدي على البراءة يُوجب التعويض ووقف التعدي، حسب المادة 60 من نظام براءات الاختراع.

الحكاية **:**

أنشأت لحنًا موسيقيًا وتم استخدامه في إعلان دون إذني.

الحكم**:**

يعتبر ذلك انتهاكًا لحقوق المؤلف ويستوجب التعويض ووقف الاستخدام، وفق المادة 9 و36 من نظام حماية حقوق المؤلف.

الحكاية **:**

أطلقت علامة تجارية بدون تسجيلها رسميًا، وتفاجأت بشخص آخر يسجلها باسمه.

الحكم**:**

إذا ثبت الاستخدام السابق علنًا، يجوز الاعتراض على تسجيل العلامة واستردادها، حسب المادة 20 من نظام العلامات التجارية.

الحكاية **:**

قدمت تصميمًا صناعيًا وتم استخدامه في منتج آخر مشابه.

الحكم**:**

يُعد انتهاكًا لحقوق المصمم، ويستحق تعويضًا مع منع استخدام التصميم، حسب المادة 44 من نظام التصاميم الصناعية.

الحكاية **:**

ترجمت كتابًا أجنبيًا ونشرته باسمي دون إذن صاحب الأصل.

الحكم**:**

يُعد ذلك انتهاكًا لحقوق المؤلف الأصلية ويحق لصاحب الحق المطالبة بالتعويض والمنع، وفق المادة 9.

الحكاية **:**

قدمت اختراعًا للمكتب الوطني وتم رفضه بدعوى أنه غير جديد.

الحكم**:**

البراءة تُمنح فقط للاختراعات الجديدة القابلة للتطبيق الصناعي، حسب المادة 4 من نظام البراءات.

الحكاية **:**

نشرت صورًا التقطتها بعدستي، وتم استخدامها في مواقع تجارية دون إذني.

الحكم**:**

الصور تعتبر أعمالًا محمية، ويستحق المصوّر تعويضًا ماليًا، حسب المادة 2 و36 من نظام حماية حقوق المؤلف.

الحكاية**:**

شخص استخدم اسم تطبيقي الشهير بعد تغيير بسيط في الحروف.

الحكم**:**

التشابه المضلل بين العلامات يُعد تعديًا، ويُمنع استخدام العلامة المشابهة، حسب المادة 8 و39 من نظام العلامات التجارية.

الحكاية **:**

قام أحدهم بتسجيل براءة اختراع بناءً على فكرة ناقشناها سابقًا في اجتماع خاص.

الحكم**:**

إذا ثبت سوء النية واختلاس الفكرة، يجوز إبطال البراءة وإعادة الحق لصاحبه الحقيقي، وفق المادة 58 من نظام البراءات.

الحكاية **:**

قمت بتطوير كود برمجي واستخدمه مطور آخر دون ذكر اسمي.

الحكم**:**

البرمجيات تُعد من المصنفات المحمية ويجب نسب العمل لصاحبه، ويستحق تعويضًا، حسب المادة 4 من نظام حقوق المؤلف.

الحكاية **:**

قدمت طلبًا لتسجيل علامة تجارية وتم رفضه بسبب تشابهها مع علامة مسجلة.

الحكم**:**

الرفض مشروع إذا كان هناك تشابه يؤدي إلى اللبس، وفق المادة 8 من نظام العلامات التجارية.

الحكاية **:**

منصة تعليمية قامت بنشر محتواي التعليمي دون إذن، مع إزالة اسمي.

الحكم**:**

يُعد ذلك انتهاكًا مزدوجًا للحقوق المالية والأدبية، ويستحق المتضرر التعويض وذكر اسمه مستقبلًا، حسب المواد 6 و36 من نظام حقوق المؤلف.

الحكاية **:**

بعت براءة اختراعي لشركة، لكنها لم تسجل نقل الملكية رسميًا.

الحكم**:**

يجب تسجيل عقد نقل الملكية لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وإلا فلا يُعتد به تجاه الغير، حسب المادة 57 من نظام البراءات.

**نظام الرهن التجاري والعقاري**

الحكاية **:**

رهنت محلي التجاري مقابل قرض ولم يتم تسجيل الرهن.

الحكم**:**

عدم سريان الرهن ضد الغير، ويجب التسجيل لإثبات الأولوية، المادة 5 من نظام الرهن التجاري.

الحكاية **:**

الممول حجز على العقار دون إشعار بالرهن.

الحكم**:**

إلغاء الحجز لعدم استيفاء إجراءات التسجيل، المادة 8.

الحكاية **:**

رهنت أصلًا تجاريًا، ولكن الدائن باعه دون إخطار.

الحكم**:**

بطلان البيع لعدم إشعار الراهن، المادة 10.

الحكاية **:**

تم رهن العقار لأكثر من جهة دون ترتيب الأولوية.

الحكم**:**

إعطاء الأولوية للرهن المسجل أولاً، المادة 17 من نظام الرهن العقاري.

الحكاية **:**

انتهت مدة القرض لكن الممول رفض رفع الرهن.

الحكم**:**

إلزام الممول برفع الرهن فورًا، المادة 22.

**نظام الشيكات والكمبيالات (نظام الأوراق التجارية)**

الحكاية **:**

أعطيت شيك بدون رصيد وتم رفضه.

الحكم**:**

اعتبار الفعل جريمة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة، المادة 118 من نظام الأوراق التجارية.

الحكاية **:**

تمت سرقة دفتر شيكاتي واستخدام أحد الشيكات.

الحكم**:**

إثبات السرقة يعفي الساحب من المسؤولية ويحاسب الجاني، المادة 102.

الحكاية **:**

تأخرت في تقديم الكمبيالة للمطالبة.

الحكم**:**

سقوط الدعوى بمضي الأجل، المادة 75.

الحكاية **:**

المسحوب عليه رفض دفع الشيك رغم وجود الرصيد.

الحكم**:**

إلزام البنك بالدفع وتحميله المسؤولية، المادة 91.

الحكاية **:**

تسلمت شيكًا غير مؤرخ وتمت تعبئة التاريخ لاحقًا.

الحكم**:**

الشيك سليم نظامًا ما لم يثبت التزوير، المادة 90.

الحكاية **:**

رهنّت عقارًا للحصول على تمويل، وبعد سداد كامل المبلغ، رفض المرتهن رفع الرهن.

الحكم**:**

يجب على المرتهن رفع الرهن فورًا بعد سداد الدين، ويجوز إلزامه بذلك قضائيًا، وفق المادة 23 من نظام الرهن العقاري المسجل.

الحكاية **:**

رهنّت منقولات تجارية لصالح جهة تمويل، ولما تأخرت عن السداد قاموا ببيعها دون الرجوع للمحكمة.

الحكم**:**

إذا كان هناك اتفاق على التنفيذ المباشر، يجوز للمرتهن البيع دون إذن قضائي، وفق المادة 21 من نظام الرهن التجاري.

الحكاية **:**

قدمت على قرض ووقعت على عقد فيه رهن عقاري، لكن العقار ليس مسجلاً باسمي في الصك.

الحكم**:**

الرهن العقاري المسجل لا يصح إلا من مالك العقار المسجّل رسميًا، حسب المادة 9 من نظام الرهن العقاري.

الحكاية **:**

رهنّت مخزوني التجاري مقابل تسهيلات بنكية، ولما حاولت بيعه، اعترض البنك.

الحكم**:**

لا يجوز بيع المال المرهون بدون موافقة المرتهن، ما لم يُنص على خلاف ذلك، وفق المادة 13 من نظام الرهن التجاري.

الحكاية **:**

أرغب برهن أصل من أصول شركتي لكن دون نقل الحيازة.

الحكم**:**

يجوز إنشاء رهن تجاري دون نقل الحيازة بشرط تسجيله إلكترونيًا في سجل الرهون التجاري، حسب المادة 11.

الحكاية **:**

رهن شخص لي عقاره مقابل قرض، وبعدها باع العقار لطرف ثالث.

الحكم**:**

الرهن المسجل يبقى ساريًا ونافذًا في مواجهة الغير، ولا يُلغى البيع حقوق المرتهن، حسب المادة 16 من نظام الرهن العقاري.

الحكاية **:**

رفض البنك تسجيلي كمرتهن رغم وجود اتفاق رهن رسمي.

الحكم**:**

يلزم توثيق الرهن لدى الجهات المختصة (العدل أو سجل الرهون)، وعدم التسجيل لا يُسقط حق الرهن إذا ثبت الاتفاق، لكن لا يُحتج به تجاه الغير، وفق المادة 18 من نظام الرهن التجاري

الحكاية **:**

رهنّت أصولاً تشغيلية وتعرضت لحريق أتلفها، والبنك يطالب بسداد كامل القرض فورًا.

الحكم**:**

إذا كان الهلاك بدون تقصير، يسقط حق البنك في التنفيذ المباشر ويُحال النزاع للقضاء، ويمكن الرجوع إلى التأمين إن وجد، حسب المادة 20.

الحكاية **:**

أبرمت عقد رهن لمحل تجاري لكن دون تحديد القيمة أو المدة.

الحكم**:**

العقد غير مكتمل النظامية، ويُشترط لتسجيل الرهن تحديد الدين المضمون ومدته، حسب المادة 10.

الحكاية **:**

أرغب بإلغاء الرهن قبل انتهاء مدة العقد لأنني سددت كامل الأقساط.

الحكم**:**

للمدين الحق في طلب إلغاء الرهن متى تم السداد الكامل، وللمرتهن الالتزام بإجراءات فك الرهن، حسب المادة 23 من نظام الرهن العقاري.

الحكاية **:**

رهنّت عقارًا لصديق بدون تسجيل رسمي، والآن يرفض إعادة العقار.

الحكم**:**

الرهن غير المسجل لا يُحتج به تجاه الغير، ويُعد باطلًا في مواجهة الدائنين، حسب المادة 17 من نظام الرهن العقاري.

الحكاية **:**

حجزت المحكمة على عقار مرهون لديّ بسبب ديون على الراهن.

الحكم**:**

الرهن المسجل له أولوية على باقي الدائنين، ولا تُنفذ حجوزات قضائية قبله، وفق المادة 19 من نظام الرهن العقاري.

الحكاية **:**

استخدمت نفس الأصول لرهنين مع جهتين مختلفتين، وكل جهة تدعي الأولوية.

الحكم**:**

الأولوية تُحدد حسب تاريخ تسجيل الرهن في السجل المختص، لا حسب العقد، وفق المادة 16 من نظام الرهن التجاري.

الحكاية **:**

البنك رهن أكثر من أصل مقابل مبلغ قرض واحد، وأنا سددت جزء منه.

الحكم**:**

يجوز فك الرهن عن بعض الأصول إذا تم الاتفاق على ذلك أو إذا تناسبت قيمة السداد مع قيمة الأصل، حسب شروط العقد والمادة 24.

الحكاية **:**

تأخرت عن سداد أقساط قرض مرهون بعقاري، فتم التنفيذ ببيعه مباشرة دون إشعاري.

الحكم**:**

لا يجوز التنفيذ على العقار المرهون إلا بعد توجيه إنذار رسمي وتمكين الراهن من السداد خلال مهلة، حسب المادة 22 من نظام الرهن العقاري.

**نظام الشيكات والكمبيالات (نظام الأوراق التجارية)**

الحكاية **:**

أعطيت شيك بدون رصيد وتم رفضه.

الحكم**:**

اعتبار الفعل جريمة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة، المادة 118 من نظام الأوراق التجارية.

الحكاية **:**

تمت سرقة دفتر شيكاتي واستخدام أحد الشيكات.

الحكم**:**

إثبات السرقة يعفي الساحب من المسؤولية ويحاسب الجاني، المادة 102.

الحكاية **:**

تأخرت في تقديم الكمبيالة للمطالبة.

الحكم**:**

سقوط الدعوى بمضي الأجل، المادة 75.

الحكاية **:**

المسحوب عليه رفض دفع الشيك رغم وجود الرصيد.

الحكم**:**

إلزام البنك بالدفع وتحميله المسؤولية، المادة 91.

الحكاية **:**

تسلمت شيكًا غير مؤرخ وتمت تعبئة التاريخ لاحقًا.

الحكم**:**

الشيك سليم نظامًا ما لم يثبت التزوير، المادة 90

الحكاية **:**

أعطيت شخصًا شيكًا كتأمين فقط، ولما اختلفنا صرفه من البنك.

الحكم**:**

الشيك أداة وفاء لا أداة ضمان، ويحق للمستفيد صرفه فورًا، ولا يعتد بالاتفاقات الخاصة بين الطرفين، وفق المادة 118 من نظام الأوراق التجارية.

الحكاية **:**

استلمت شيكًا بدون رصيد، وقدمت شكوى وتم حفظها بحجة أن الشيك ليس له تاريخ.

الحكم**:**

يُشترط لصحة الشيك كتابة تاريخ إصداره، وبدونه لا يُعد ورقة تجارية، حسب المادة 91.

الحكاية **:**

قدمت شيكًا للصرف ورفض البنك صرفه لعدم تطابق التوقيع.

الحكم**:**

للبنك الحق في الامتناع عن الصرف إذا كان التوقيع غير مطابق، ويجب على المستفيد الرجوع على الساحب، وفق المادة 118.

الحكاية **:**

أصدرت كمبيالة مؤجلة، ولما حل موعدها رفض المدين السداد.

الحكم**:**

للحامل الحق في الرجوع على الساحب والمظهر بعد الامتناع عن السداد، ويثبت الحق بموجب الكمبيالة، حسب المادة 53.

الحكاية **:**

ضاعت على كمبيالة كانت باسمي، فقام شخص آخر بتحصيل قيمتها.

الحكم**:**

إذا ثبت فقدان الورقة وسوء نية القابض الجديد، يحق للمالك الحقيقي المطالبة بالقيمة والتعويض، وفق المادة 114.

الحكاية **:**

استلمت شيكًا فيه كتابة المبلغ بالحروف مختلف عن الرقم.

الحكم**:**

يُعتمد المبلغ المكتوب بالحروف عند الاختلاف، وفق المادة 94.

الحكاية **:**

أعطيت كمبيالة على بياض وتمت تعبئتها بمبلغ أكبر من المتفق عليه.

الحكم**:**

إذا لم يتم إثبات الاتفاق، فالمحرر يُلزم بالمبلغ المكتوب، ويُحتج عليه بالبيّنة إن توفرت، حسب المادة 121.

الحكاية **:**

حصلت على شيك موقع لكنه بدون اسم المستفيد، فرفض البنك صرفه.

الحكم**:**

يُعد الشيك صحيحًا إذا لم يُذكر اسم المستفيد، ويُصرف لحامله، وفق المادة 87.

الحكاية **:**

استلمت شيكًا وبعد فترة اتضح أن الساحب أبلغ البنك بإيقافه.

الحكم**:**

إيقاف صرف الشيك لا يجوز إلا في حالات ضياعه أو إفلاسه، وأي إيقاف مخالف يعرض الساحب للمساءلة، وفق المادة 118.

الحكاية **:**

أعطيت شخصًا شيكًا، وبعد يومين أبلغت البنك بإلغائه، وتم رفض صرفه.

الحكم**:**

لا يجوز للساحب الاعتراض على صرف الشيك بعد إصداره إلا في حالتي الفقد أو التزوير، ويُعد اعتراضه غير مشروع، حسب المادة 118.

الحكاية **:**

اشتريت بضاعة وسددت قيمتها بشيك، لكن المورد رفض تسليمي البضاعة.

الحكم**:**

الشيك يُعد وفاءًا مستقلًا ولا يُربط بموجب البيع، ويجوز الرجوع على المورد بعقد البيع لا على الورقة التجارية، حسب المادة 90.

الحكاية **:**

قدّمت شكوى شيك بدون رصيد، وصدرت بحقي مخالصة، لكن لم يتم رفع اسمي من سمة.

الحكم**:**

بعد تسوية الشيك ودفع قيمته، يجب رفع اسم العميل من قائمة سمة، ويمكن المطالبة قضائيًا بذلك، استنادًا إلى قواعد البنك المركزي.

الحكاية **:**

تمت مصادرة شيك كنت قد وقعت عليه دون ذكر تاريخ.

الحكم**:**

الشيك لا يُعد صحيحًا قانونًا دون تاريخ، ويُفقد صفته كورقة تجارية، حسب المادة 91.

الحكاية **:**

حررت كمبيالة لشخص، وبعدها توفي المدين، فرفض الورثة الدفع.

الحكم**:**

يحق لحامل الكمبيالة مطالبة الورثة ضمن حدود التركة، حسب المادة 57.

الحكاية **:**

استلمت شيكًا موقعًا من شركة، لكن الحساب كان باسم المدير الشخصي.

الحكم**:**

إذا لم يُذكر بوضوح اسم الشركة وصفة الموقع، يُعتبر الشيك صادراً من الشخص نفسه، ويُلزم به شخصيًا، وفق المادة 96.